

طارق حجي

# مصر بين زلزالين

فصول سياسية



دار النشر



مصر  
بين الزلايين  
فصول سياسية

الطبعة الأولى  
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

الناشر : ١٦ شارع جواد حسن - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤  
بروكسل - بلجيكا : SHOROK UN 83001  
توزيع : ص.ب. : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣  
بروكسل - بلجيكا : SHOROK 20175 LE

طارق حجي

مصر

بين زلازين

فصول سياسية

دار الشروق



## المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	٧
١ - مصر بين زلزالين .....	٩
٢ - التخلف : أسبابه وعلاجه .....	٢٣
٣ - الديمقراطية بين نور العلم وظلام الأمية .....	٣٣
٤ - الوطنية بين الأفعال والأقوال .. ..	٣٩
٥ - الأمية ذلك العار الوطنى ..	٤٥
٦ - حاجتنا للثقافة والتنوير .....	٥١
٧ - مشروع قومى لإصلاح طبيعتنا .....	٥٧
٨ - مصر بين الهوية المصرية والهويات الأخرى .....	٦٣
٩ - معاندة تيار التاريخ .....	٦٩
١٠ - الرعب من التغيير الجذرى .....	٧٥
١١ - الطبقة الوسطى إنتشار أم إندثار ؟ .....	٨١
١٢ - التشريعات العمالية بين النجاح والفشل .....	٨٧
١٣ - آلام القاهرة بين طفرة التمدن وإنعدام التخطيط .....	٩٧
١٤ - ما بين حربين ( ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ) .....	١٠٣
١٥ - خطاب مفتوح لقوى المعارضة فى مصر .....	١٠٩
١٦ - أخلاق الثعالب .....	١١٥
١٧ - بين اليأس والرجاء ( حوار ) .....	١٢٣
طارق حجى فى كتابات وتعليقات الكتاب .....	١٣١
المؤلفات السابقة .....	١٣٦





## مقدمة

هذا كتابٌ جديد يتضمن جهداً آخر ضمن محاولة البحث عن حلول شاملة وكاملة لمعضلات الواقع المصرى المعاصر . فممنذ بداية سنة ١٩٨٥ وحتى لحظة صدور هذا الكتاب فإن كتاباتنا باللغة العربية تنحصرُ في هذا المجال وتتوجه كلها إلى غاية واحدة وهى تقديم مشروع متكامل ليس فقط لفهم مشاكل واقعنا وإنما بدرجة أكبر لحل هذه المشاكل حلاً يضمن من الناحية الاقتصادية درجة عليا من الإزدهار ويحقق من الناحية السياسية درجة كبيرة من الاستقرار .

ولاشك أن مصر اليوم في نقطة مفترق طرق تاريخية ؛ فكل ظروف العالم المحيطة تؤهل مصر لدور بالغ الأهمية والحيوية وإن على مصر قيادةً وشعباً أن تعمل على عدم ضياع هذه الفرصة . إن ألوية الاشتراكية والاقتصاد الموجه والحكم الشمولى تتساقط كلها في شتى بقاع الدنيا على أرض فشل اقتصادى ذريع لكل النظم الاشتراكية ؛ وأصبحت البشرية تواجه عصرأ جديداً بلا أيديولوجيات : عصر لا يوجد فيه يسار ويمين وإنما نجاح وفشل وتقدم وتأخر . وكل ما كتبناه عن مشاكل مصر المعاصرة كان ينتظر مثل هذه الظروف المواتية ليتحول من طور الحلم والرؤية إلى طور الحقيقة العملية على أرض التجربة .

ولكن إذا كان على المريض أن يؤمن بحقيقة مرضه حتى ينجح العلاج فبالمثل فإن على كل الرجال والأفكار الذين تسببوا في وصول واقعنا إلى ما وصل إليه أن يغادروا خشبة المسرح وأن يتركوا الساحة لمن هم أقدر على مجابهة تحديات الحاضر والمستقبل .

إن نظاماً عالمياً جديداً يولد في الوقت الراهن قوامه الديموقراطية وفعاليات الحريات الاقتصادية وتقديس الحريات العامة وحقوق الإنسان ، وإن مصر مؤهلة أكثر من كل دول المنطقة لأن تلعب أهم وأكبر الأدوار في ظل هذه المعطيات الجديدة . وإذا كنت قد تكلمت بروح التفاؤل في مقدمة كتابي السابق ( ثالوث الدمار ) ؛ فإن نفس الروح لا تزال هى الروح الغالبة . وكلى يقين أن مستقبل مصر والمصريين مع بداية القرن الحادى والعشرين سيكون مستقبلاً زاهراً ونيّراً ؛ وأن على المؤمنين بذلك أن يعملوا من الآن على تدعيم هذه الرؤية ، فالشعوب الناجحة هى التى تساهم في صنع مستقبلها ولا تتركه في مهب رياح المصادفات يتحرك بلا رؤية وبغير أساس وبدون هدف .

**طارق حجى**



## مصر بين زلزالين



لا ريب أن مصرَ اليوم في نقطة مفترق طرق تاريخية ... ولا ريب أن دورها وحجمها ووزنها الإستراتيجي قد تأكد وتدعم بسبب إختياراتها العقلانية باللغة الإتزان والحكمة الأخيرة عندما وقفت في صف الشرعية والتحضر والأغلبية الدولية في مواجهة وضد اللاشرعية والهمجية وقوى الدونية . إلا أن هذا الدور والحجم والوزن الإستراتيجي سيكون الحكم النهائي عليه في المستقبل القريب على أساس إختيارات أخرى يحتمها زلزالُ منطقة الخليج والذي سببه الغزو العراقي البربري لدولة الكويت كما يحتمها أيضاً زلزالٌ آخر هو زلزالُ إنهيار قلعة الإشتراكية الكبرى في الإتحاد السوفيتي وفي قلاعها الأخرى الأصغر حجماً في شرق أوروبا ؛ وهو الزلزال الذي بدأت إرهاباته الأولى مع تولى ميخائيل جورباتشوف زمام السلطة في الإتحاد السوفيتي في سنة ١٩٨٥ ... ثم ما تبع ذلك من تغييرات كان من المستحيل عند الغالبية العظمى من المراقبين مجرد تخيل وقوعها وحدوثها قبل عقود أخرى عديدة من الزمن .

أما الزلزالُ الأول ، فقد واجهته مصرُ بإنحيائها للشرعية والتحضر والأغلبية الدولية ، وباقي الآن أن يكتمل المسار بتحديد معالم الدور المستقبلي لمصرَ في المنطقة بعد أن بان للقاصي والداني أن جميع دول المنطقة الأخرى - بما في ذلك الدور السعودي والدور السوري بل

والدور الإسرائيلي - هى أدوار هامشية وشبه ثانوية ولا تأثير جذرى لها إما لقلّة قيمتها وضعف تأثيرها وإما لوجود موانع تحول بينها وبين التأثير ، كما هو الأمر بالنسبة للدور الإسرائيلي الذى أثبتت وقائعُ وأحداثُ أزمة الكويت الأخيرة أنه دور مستحيل الأداء لتعاظم قوى الإستهجان والرفض له . أما الدور المصرى ، فهو الدور الوحيد المؤثر والغلاب بين أدوار دول المنطقة قاطبة . وعلى مصر اليوم أن تعى حقيقة حجم هذا الدور وأن تعمل على إستثماره والإستفادة منه بما هو أهل له . فعلى الساحة العربية ، فإن إسقاط الديون ليس إلّا أضعف الإيمان ، حيث يجب أن يقدر الدور المصرى كما ينبغى بمعزل عن عواطف الأخوة والعمومة القبلية فهذه العواطف شىء ، وحقائق الواقع شىء آخر .. وحقائق الواقع تقول ، أن الدور المصرى هو دور مصرى ، ولا ينبغى أن يكون الدور المصرى مبخوس القيمة والتقدير .

وعلى الساحة الدولية ، فإن إسقاط بعض الديون الأمريكية ليس أيضاً إلّا أضعف الإيمان ، فالدور الإستراتيجى لمصر هو مبرر كامل ومسوغ شامل لأن تكون مصر بالنسبة للعالم الحر بمثابة شريان حياة فى هذه المنطقة التى تموج برياح عاتيه قاصفة ، من الممكن والمتصور أن تقتلع الكثير فى طريقها لو أن الدور المصرى إختفى أو ضعف . ولكن علينا ، فى هذا المجال ، أن نقيم جسور الحوار وبيننا وبين حلفائنا عن طريق الرجال الصالحين لإقامة هذا الحوار ، لكونهم مسلحين بلغة مشتركة لإقامة مثل هذا الحوار . وهذه نقطة بالغة الأهمية ، أثبتت تجربة الشهرين الأخيرين فى التحاور مع حلفاء مصر

أنها مسألة ترقى لمقام الوجود أو العدم . فلا ريب أن الرجال الذين تحاوروا ولا يزالون يتحاورون بلغة العقود الثلاثة الماضية هم أبعد الناس عن النجاح عندما يتصدون للتحاور مع حلفاء مصر ... هذا التحاور الذى يقتضى ويستلزم توفر إيمان راسخ وإعتقاد متين ورؤية واضحة جلية لأسباب تخلف الماضى ومتطلبات المستقبل المنشود مع إيمان مماثل بفعالية الديمقراطية الغربية وقدرة قواعد السوق الحرة على الإنجاز وإحراز التقدم المستهدف .

وإذا كان البعض يميل للتركيز على حجم خسائرننا من جراء ماوقع فى منطقة الخليج (ولا ريب إنها خسائر جسيمة) ؛ فإننا ممن يرون أن ما وقع هو أحد أهم احداث المنطقة منذ قرون ؛ وأنه - على سواد صورته عندما وقع - يمكن أن يكون نقطة التحول الكبرى من همجية الماضى إلى مستقبل متحضر محدد الملامح والهوية . ولنضرب مثالا واحداً بخسائرننا فى مجال السياحة ... فإنه عندما يهدأ الغبار المثار وتنحسر الأزمة ، فإن مصرَ بوسعها - إن استمرت فى اختياراتها العاقلة الراهنة - أن تكون أكثر بقاع الدنيا ازدهاراً سياحياً بفعل مواقفها المتحضرة واختياراتها المتعقّلة ومسارها السليم . وخلاصة القول ، إنه وإن كان ما وقع مؤسفاً للغاية ، وإن كان أيضاً من الممكن أن يجلب مستقبلاً رمادياً أو أسوداً ، فإنه من الممكن أن يكون بداية رحلة موفقة لتصويب الاختيار وتصحيح المسار .

أما الزلزالُ الثانى ، وهو زلزال سقوط الاشتراكية وإرتطام أعلامها الكبرى بأرض الفشل والإستسلام ، فهو زلزال لم يفكر الكثيرون بعد

في تعاقب موجاته وأبعاد متغيراته .. ففى مساحة صغيرة للغاية من الزمن تحوّل الإتحاد السوفيتى ومن ورائه دول أوروبا الشرقية من جانب إلى جانب . وإذا بكل مبادئ الماركسية فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع تذرّوها رياح التغيير العاصف وتذرّوها هشيماً وحطاماً من مخلفات الماضى ومكونات التاريخ .

وليقفز كاتبُ هذه السطور بالقراء قفزةً أكبر فيقول لهم أنه عاد منذ أيام قلائل من مؤتمر كبير للإستثمارات العملاقة فى مجال البحث عن البترول والغاز الطبيعى وإنتاجهما فى الإتحاد السوفيتى - مؤتمر حضره رؤساء كبريات شركات البترول فى العالم - مؤتمر لم يكن البحث فيه عن احتمال الدخول فى السوق السوفيتية من عدمه ، وإنما انحصر البحث فيه عن أساليب وكيفية هذا الدخول ، وذلك بعد أن فتحت الحكومة السوفيتية الباب على مصراعيه أمام كبريات شركات البترول العالمية (وفى مقدمتها الشركات الست الكبرى المشهورة) . والحقيقة المؤثرة ، أن دول أوروبا الشرقية الأخرى قد نهجت نفس النهج السوفيتى ، وأنها - جميعاً - قد سلكت نفس الدرب فى مجالات أخرى عديدة غير المجال البترولى ... فما معنى ذلك كله ! ... وما إنعكاساته علينا نحن هنا فى مصر التى تتطلع لمستقبل اقتصادى أفضل تلعب فيه الإستثمارات الخارجية - إلى جانب المحلية - الدور الفعّال فى تحريك عجلة الاقتصاد المصرى .

لاشك أن لذلك التغيير أطلاق عليه - بحق - مصطلح « الزلزال السوفيتى » من الأبعاد والمعانى والإنعكاسات والآثار الكبرى ما يتحتم



علينا رصده - بفهم إستراتيجى - والانتهاء لأسلوب فعّال للتعامل مع هذا الواقع : أسلوب يوظف هذا الواقع لنا لا علينا . ولكن قبل أن نتطرق لكل ذلك ؛ فإن من اللازم أن نوضح للقراء غير المتخصصين فى الشئون السوفيتية والأوروبية الشرقية أن خلاصة متابعتنا لهذه الشئون والتي ترجمنا بعضها فى ثلاثة من كتبنا ( هى : أفكار ماركسية فى الميزان « ١٩٧٨ » والشيوعية والأديان « ١٩٨٠ » وتجربتى مع الماركسية « ١٩٨٣ » ) . وكذلك خلاصة رحلة قوامها متابعة دقيقة لآلاف الكتب والدراسات والبحوث والرسائل عن التجربة السوفيتية وتجارب أوروبا الشرقية ( نظرياً وعملياً ) أن ما وقع فى الاتحاد السوفيتى يجب فهمه على ضوء المسألتين الهامتين التاليتين :

أما المسألة أو الحقيقة الأولى ، فهى أن التغيير الكبير الذى أقدم جورباتشوف على تقديمه منذ سنة ١٩٨٥ لا يمكن - بحال من الأحوال - إعتباره إختياراً فكرياً أو أيديولوجياً لرجل وضعته الأقدار على رأس الدولة السوفيتية بعد أقل قليلاً من سبعين سنة من نجاح ثورة الشيوعيين فى تولى مقاليد السلطة فى هذا المكان بقيادة فلاديمير إيليتش أوليانوف ( المشهور باسم « لينين » ) فى أكتوبر / نوفمبر ١٩١٧ . فالذى وقع وحدث أكبر من أن يكون تغييراً فى فكر رجل واحد أو حتى أن يكون تغييراً فى فكر عشرات أو مئات الرجال . وإنما حقيقة الأمر أن ما وقع هو ترجمة واقعية لما سمّيته فى مقدمة كتابى ثالث الدمار « ١٩٩٠ » بالحمية الاقتصادية والسياسية . فمما لاشك فيه أن فشل الصناعة السوفيتية والفشل الأكبر للزراعة السوفيتية وتأخر الإتحاد

السوفيتى - بلا حدود - فى مجال الحاسبات الآلية وتكنولوجيا الأجهزة الإلكترونية وما نجم عن كل ذلك من انهيار مروع فى الإنتاج (كأ وكيفاً) وبلوغ الاقتصاد حد الإفلاس ؛ لا شك أن ذلك ( وحده ودون سواه ) هو المطبخ الذى أخرج أفكار أندروبوف الذى لم تتح له فرصة إعلانها وتطبيقها كما أُتيح ذلك لتلميذه ومساعدته المقرب « ميخائيل جورباتشوف » .

وخلاصة القول - هنا - أن ما حدث ما كان له أن يحدث لو لم تفشل تجربة الاقتصاد الاشتراكى الموجه ذلك الفشل الذريع وما لم يصل الاقتصاد السوفيتى - بفعل وسبب هذا الفشل - لما وصل إليه من إغراق فى الإفلاس . وبالتالى ، فإن علينا أن نكف عن وصف « التغيير » العملاق بأوصاف توحى بأنه « تغيير فى فكر رجل واحد » ؛ فإن ما وقع هو أمرٌ مادمى بحث لا علاقة له بالأفكار والايديولوجيات ... وعلينا أن نفكر فى ذلك ملياً ونأخذ العبر ونقوم بالتغييرات الواجبة فى التوجهات لنتجنب الوصول - بسبب الاقتصاد الموجه - لما وصلت إليه كل التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

وأما المسألة أو الحقيقة الثانية ، فهى أن ما حدث فى الإتحاد السوفيتى خلال السنوات الخمس ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كان من المقرر له أن يحدث فى الإتحاد السوفيتى خلال السنوات ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ . و خلاصة القول فى هذه المسألة ، أنه عندما استولى الشيوعيون ( البلشفيك بقيادة لينين ) على السلطة فى هذا البلد الكبير ( فى سنة ١٩١٧ و خلال الشهور الأخيرة للحرب العالمية الأولى ) ، فإن

الأمور الاقتصادية سارت - على الفور - من سيئ إلى أسوأ ، ثم تفاقم  
الفشل الاقتصادي بعد تولى ستالين الحكم في سنة ١٩٢٤ وما وقع  
من مصادمات طاحنة بينه وبين طبقة المزارعين ( الكولاك ) في أواخر  
العشرينيات ومستهل الثلاثينيات . وكما أورد كاتب هذه السطور في  
دراسة له عن الاقتصاد السوفيتي ( في كتاب « أفكار ماركسية في  
الميزان » الذي صدرت طبعته الأولى في ١٩٧٨ وصدرت طبعته الرابعة  
في ١٩٨٩ ) فإن الاقتصاد السوفيتي شهد تدهوراً وإنحساراً خلال  
السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ ، وأنه وصل - عند نهاية هذه السنوات  
العشر - لحالة من الإفلاس شبه التام والكساد والإخفاق مع منتهى  
التدنى في الإنتاجية الصناعية والزراعية ( كماً وكيفاً ) . وكان من  
المنتظر للغاية أن يعلن النظام إفلاسه الاقتصادي خلال السنوات من  
١٩٤٠ و ١٩٤٥ . إلا أن الغزو الهتلري لروسيا في سنة ١٩٤١ بدل  
الموقف تماماً : ففي البداية ، إستفاد نظام ستالين من الغزو إستفادة  
عظمى عندما كان السبب الأكبر وراء تجمع الوطن السوفيتي أو  
بالأحرى الروسي وراء قائدة أمام الغزاة الألمان ... وروسيا دولة  
عريقة في القومية وشعب له من التاريخ والتراث ما يحثه ويحضه على  
هذا التماسك والتكاتف والتعاقد . فلما انتهت الحرب ، وجد الإتحاد  
السوفيتي نفسه في وضع جديد : فأمامه إمباطورية جديدة هي كل  
دول شرق أوروبا التي تحولت أنظمة الحكم فيها - في ظل وجود  
الجيش السوفيتي الأحمر - لنظم شيوعية .. ثم تحولت أوروبا الشرقية  
ومن بعدها الصين الشعبية ( في سنة ١٩٤٩ ) إلى بعد اقتصادي عظيم

للدولة السوفيتية التى وجدت أمامها كنوزاً من الثروات الطبيعية وأسواقاً مفتوحة - بلا حدود - لمنتجاتها ..

وهكذا . أوجد الوضع الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية مناخاً جديداً أمام الاقتصاد السوفيتى كان بمثابة دم جديد فى جسر هذا الاقتصاد الذى كان قبيل سنوات قليلة على مشارف النهاية والتهوى والسقوط .

ولكن ما الذى حدث فى الواقع ؟ حدث أن أوجد « الدم الجديد » إنتعاشاً واضحاً خلال الخمسينيات والستينيات ... ولكن نظراً لأن « الداء » كان لا يزال قائماً فى نفس الجسد ( والداء هو الاقتصاد الاشتراكى الموجه والقطاع العام الذى لا يمكن أن ينجح ) ؛ فإن دفعة الدم الجديد لم تستطع أن تبقى الانتعاش لمدة أكثر من عشرين سنة ، - فمع نهاية الستينيات عاد الفشل يخيّم على كل قطاعات الصناعة والزراعة فى الاتحاد السوفيتى ... ومع حلول السبعينيات كان الاتحاد السوفيتى إمبراطورية عظمى تعاني من « الجوع » نظراً لفشل نظامها الزراعى وغدت الإمبراطورية فى حاجة ماسة للعون : للطعام ! ثم توالى الفشل فى كل قطاع صناعى وزراعى ... وتوالى الاحتياجات حتى أصبح الفشل أكبر من أن يحاول أحد إخفائه أو التستر عليه . ومع تولى « أندروبوف » السلطة فى الدولة السوفيتية جاء جيلٌ من القادة يعرفون الحقيقة كاملة بلا مداراة ، وهى حقيقة أن الاشتراكية نظام قد يكون حلماً جميلاً للمفكرين والمصلحين إلا أنه نظام غير قابل للتطبيق واقعياً وأنه لا يمكن أن يكون - واقعياً - إلا جسراً كبيراً تعبر عليه الأمم

لأرض الفشل والإخفاق والإفلاس . وكان ميخائيل جورباتشوف (أبرز تلاميذ أندروبوف ) هو أقوى وأثبت أبناء هذا الجيل . ولما كان هذا الجيل ليس بالجيل الذى أنشأ الحكم القديم ( جيل لينين وستالين وزينوفيف وتروتسكى ومن بعدهم جيل بولجانين وخروشوف وبريجنيف ) ، فقد كان من الميسور لهم أن يتخلوا عن الحلم ( لا عن مسائل فرعية من الحلم وإنما عن أساس الحكم ومبادئه ) .

وقد أسهبت فى شرح هذين الحقيقتين لأننى أردت ألاّ يصور البعض لأبناء بلدنا أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى كان محض تغيير فى فكر رجل واحد ... فهو - فى الواقع - تغيير حتمى ... بل وكان من اللازم حدوثه منذ نصف قرن ، إلا أن المتغيرات الدولية التى نجمت عن النتيجة النهائية للحرب العالمية الثانية قد أجلت حدوث هذا التغيير أو بالأحرى « السقوط الكبير » خمسة عقود من الزمان . وكل ما ذكرناه هنا ليس للتأريخ وإنما لنعبر كأمة ولا نصر على السير فى درب لا ينجو السائرون فيها من النهاية المحتومة : الفشل والإخفاق والإفلاس والفقر المدقع !

وإلى جانب العبر التى يجب أخذها ، فإن من اللازم أيضاً أن ندرك « حجم » المناقصة التى أوجدها هذا « التغيير الكبير » ، وما نقصده هنا - بالتحديد - أن كبريات الشركات العالمية والمؤسسات الصناعية وغيرهم من كبار المستثمرين الدوليين يتخذون قراراتهم بالاستثمار فى جهة ما دون سواها بناء على تقييم فنى أولى ثم تقييم اقتصادى . أما التقييم الاقتصادى فيقوم على دراسة جدوى مشروع معين بالمقارنة

بالفرص الأخرى . ونظراً لأن هذه الشركات والمؤسسات الكبرى تعمل على مستوى العالم ، فإن المقارنة هنا تكون بين ، فرصة استثمارية معينة في بلد من البلدان ، وفرص أخرى عديدة في بلدان أخرى . ومن بين عناصر المقارنة عنصر المخاطرة والاستقرار السياسى والاقتصادى ودرجة صعوبة أو يسر التعامل والاستثمار والعمل في بلد بالمقارنة بغيره . والجديد اليوم ، أن الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية قد دخلت في نطاق أو دائرة المقارنة . وهكذا ، فإن المستثمر الذى كان يُدخل بلداناً عديدة من بلدان العالم الأول والثالث في عملية تقييمية لفرصة استثمارية متاحة أمامه في بلدنا أصبح - اليوم - يدخل - معها - فرصاً أخرى عديدة كبيرة من العالم الذى كان بالأمس مغلقاً : عالم الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية وبالذات الجزء الشرقى من ألمانيا الموحدة وتشيكوسلوفاكيا والمجر ( الدول ذات العرق الجرمانى) . ويجب أن نعى حقيقة أن الفرص المتاحة في هذه الدنيا الجديدة هى فرص عملاقة . وكفى أن نشير هنا لحقيقة أن حجم البترول والغاز الذين يمكن إنتاجهما في الاتحاد السوفيتى زيادة عن مستوى الإنتاج الحالى ودون أية عملية إستكشاف وإنما فقط عن طريق تحسين الأداء هو حجم يماثل الإنتاج الكلى للمملكة العربية السعودية ( نحو سبعة ملايين برميل من الزيت الخام ) . أما إذا تحدثنا عن فرص الإستكشاف الجديدة فإننا نتكلم عن أحجام عملاقة سواء في مجال البترول أو الغاز الطبيعى - والساحة اليوم مفتوحة تماماً . ولكن أيعنى ذلك القضاء على فرص الاستثمار في بلدان العالم الثالث

ومن بينها مصر ؟ الجواب بنعم ولا في نفس الوقت . فمن المؤكد أن الجواب سيكون بنعم في كل دول العالم الثالث التي لا تعرف الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكذلك الدول ذات التوجهات الميكيفيلية ( مثل بعض دول شرق الأوسط التي اتخذت وقفاً ميكيفيلياً تجاه الغزو العراقى البربرى لدولة الكويت ) . أما دول العالم الثالث التي تعمل على ترسيخ الديموقراطية واتباع النهج الاقتصادى السليم ( قواعد السوق ) وبالتالى فإنها تتجه للاتزان الاجتماعى ( والمثل الأكبر لذلك تركيا ) ؛ فإن التغيير الجديد لن ينالها بذرة اذى ، بل على النقيض ، فإنها ستشهد إقبالاً إستثمارياً أكبر من ذى قبل ، وستجد أسباباً أقوى لمساعدتها على الخروج من وهاد أزماتها الاقتصادية لأفاق أرحب . والقرار — هنا — فى البداية والنهاية «قرار إدارة» وليس قرار «سياسة» أو «اقتصاد» .

(نوفمبر ١٩٩٠)







## التخلف أسبابه - علاجه



على كثرة استعمال الناس لإصطلاح « الأمم المتقدمة » وإصطلاح « الأمم المتخلفة أو المتأخرة » فإن الذى يفكر ملياً فى المصطلحين يجد أن من الواجب الإتفاق على معنى « تقدم الأمم » وكذلك على معنى « تخلف الأمم » قبل بحث الظاهرة فى محاولة للوقوف على أسبابها وسبل علاجها . وفى إعتقاد كاتب هذه السطور أنه وإن كان من المتصور وجود إختلافات كبيرة حول مرجع أو أسباب التخلف ، فإن من السهل - فى ظل الظروف الدولية الراهنة والتى شهدت إعتراف الكتلة الشرقية بفشلها الاقتصادى - أن يحدث إتفاق بين سائر وجهات النظر المختلفة بشأن معنى « التخلف » وعلى أساس أنه معنى اقتصادى فى النهاية بمعنى أن تخلف أمة من الأمم أو دولة من الدول وإنما يعنى عدم نجاحها اقتصادياً . ورغم أن مقياس النجاح أو الفشل - هنا - هو أمر نسبي ؛ فإن من السهل أيضاً تصور إتفاق المتحاورين ( بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية ) على معيار محدد بالذات هو حصة الفرد الواحد من أبناء أى شعب من مجمل الناتج القومى لهذا الشعب وهو ما يعرف بالإنجليزية بـ :

Gross National Product Per Capita Per Annum

أى النصيب السنوى لكل فرد من مجمل الناتج القومى . فإذا كان ذلك أساساً معقولاً ومقبولاً للحوار والنظر والفكر ، كان من الواجب

علينا - كمصريين - أن نتذكر - قبل بدء الحوار - أنه بينما تبلغ حصة الفرد الواحد في مصر من الناتج القومي الإجمالي نحو ربعمائة دولار أمريكي في السنة فإن حصة الفرد في دولة عادية مثل ما ليزيا هو ألفين دولار سنوياً وفي سنغافورة نحو خمسة آلاف دولار سنوياً وفي دول أوروبا الشرقية يتفاوت الرقم من نحو ألفين وخمسمائة دولار سنوياً في دولة مثل رومانيا إلى نحو سبعة آلاف دولار سنوياً في دولة مثل ألمانيا الشرقية ... أما في دولة أوروبية غربية مثل هولندا فإن الرقم يقفز إلى ضعف الرقم المذكور بالنسبة لألمانيا الشرقية . كذلك ، قد يكون من المفيد أن نذكر أنه بينما تماثل الرقم الخاص بكوريا الجنوبية مع الرقم المصري في سنة ١٩٨٠ ، فإنه اليوم ( بعد عشر سنوات فقط ) يبلغ عشرة أضعاف الرقم المصري .

أما وقد اتفقنا على أن المقصود بالتخلف عند حديثنا عن تخلف الدول هو تدنى متوسط حصة كل مواطن مما ينتجه مجموع الشعب من سلع وبضائع وخدمات ومنتجات ، فإن سؤالاً ملحاً يفرض نفسه في الحال :

**هل التخلف ظاهرة مؤكدة أى أنه من طبيعة شعوب دون شعوب أخرى ؟**

قد يخطر على بال البعض إن للتقدم « كيمياء » معينة توجد في « نسيج » شعوب معينة كالشعب الأمريكي والألماني والياباني والبريطاني والفرنسي ، وفي نفس الوقت فإن للتأخر أو التخلف « كيمياء » معينة توجد في نفس « نسيج » شعوب معينة كمعظم شعوب

العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ورغم أن مظاهر عدة قد تؤيد هذا الزعم ؛ فإن النظرة الشمولية لتاريخ الإنسانية تضرب هذا الزعم ضربة في الأساس فتقضى عليه قضاءً مبرماً . فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والإزدهار من خصائص شعب معين أو شعوب معينة لاستقرت الحضارة واستمر التقدم في أماكن معينة ومع شعوب هذه الأماكن بصفة دائمة مؤبدة ولما شهد تاريخ البشرية دوران الحضارة من مكان لآخر . وبعبارة أخرى ، فلو كانت كيمياء النجاح والتقدم والإنتاج والإزدهار من خصائص شعب معين فلماذا كانت مصر - في يوم من الأيام مركز الحضارة - ثم صارت اليونان هذا المركز ... ثم صارت روما هي مركز الحضارة ... ولماذا انتقلت الحضارة في العصور الوسطى الأولى لجانب العرب ثم انتقلت مرة أخرى لإيطاليا ومنها انتقل الشعاع ( عبر سنوات عصر النهضة ) إلى سائر جوانب أوروبا بوجه عام وغرب أوروبا بوجه خاص .

ولو كان التأخر والتخلف من خصائص شعوب معينة ، فلم انتقلت شعوب أوروبا من ظلام القرون الوسطى إلى نور الحضارة والمدنية والإزدهار بعد ذلك ؟

وخلاصة القول هنا ، إن متابعة تاريخ الإنسانية وبالذات متابعة تاريخ الحضارات يثبت بشكل ساطع قاطع أن اعتبار التقدم من خصائص شعب أو شعوب معينة دون سواها هو فرض مغلوط ومتهاافت لا يثبت أمام التفكير المنطقي السليم كما أنه لا يثبت أمام دروس التاريخ الواضحة بكل جلاء .

إذن ، هناك أسباب أخرى ( غير العرق أو الجنس ) للتقدم وكذلك للتخلف والتأخر ... فما هي - إذن - أكبر أسباب تخلف الشعوب ؟  
في اعتقادي ، أنه كما تنجح المشاريع الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية بسبب نوعية الإدارة القائمة عليها ... وكما تفشل أيضاً تلك المشاريع لنفس السبب ؛ فإن الشعوب والأمم والبلدان ما هي إلا مشاريع كبرى ، إذا أحسنت إدارتها تقدمت وازدهرت ونمت وإزادات نجاحاً واثراء ، أما إذا اسيئت إدارتها فأنها تتأخر وتضمحل وتنكمش ويزداد إخفاقها وفقرها . ومع التقدم والنجاح تعم قيم الإزدهار والناجحين ، ومع التأخر والإضمحلال تسود قيم التأخر والفاشلين .

والمعنى هنا ، أنه مثلما تنجح المشروعات بسبب وجودها في يد إدارة ناجحة ، فإن الدول تنجح كذلك عندما توجد في يد إدارة ناجحة . ويعنى ذلك ان النجاح الإقتصادي (والذى هو المحصلة والترجمة والبرهنة النهائية للنجاح ) ما هو إلا نتيجة نجاح سياسى أى نجاح طريقة إدارة الموقف .

وكما ذكرت في مقال سابق لى ، فإن المتخلفين الذين يظنون أنهم متخلفون لأنهم فقراء هم أشد ما يكونون بعداً عن الصواب ، لأنهم - في الواقع والحقيقة - فقراء لأنهم متخلفون ؛ كما إنهم متخلفون كنتيجة للطريقة التى تدار بها الأمور في حياتهم العامة .

المعادلة - وإن بدت بالغة الغموض والصعوبة - سهلة للغاية ، إن الأمم والشعوب والدول مجرد مشاريع كبرى تنجح وتفشل بسبب طريقة إدارة شئونها ... وعلى الذين لا يروق لهم تشبيهنا للدول

بالمشاريع أن يتذكروا أن مجمل ناتج شركة واحدة هي جنرال موتورز خلال سنة واحدة هي سنة ١٩٨٩ كان يعادل إجمالى الناتج القومى المصرى خلال نفس السنة عشر مرات .

ويقودنا ما سلف لسؤال غاية فى الأهمية : هل قهر التخلف من وظيفة « الشعوب » أم من مهام « الحكّام » ؟ ... واجاباتنا على ذلك ، أنه إذا بادر الحكّام باتباع السبل السلمية والقويمة لإدارة الشئون العامة وبالتالي تقديم الحلول القادرة على الخروج بشعوبهم من الأزمة ؛ فإن النجاح مؤكد وفى ظل إطار سلمى اجتماعى أما إذا تأخر الحكّام فى إتباع السبل السلمية والقويمة لإدارة الشئون العامة وكانت المبادرة من طرف الشعب ، فإن دروس التاريخ تؤكد لنا أن ذلك لا يمكن أن يتم فى إطار من السلام الاجتماعى وإنما فى إطار من شيوع الثورة والعنف والاضطراب . كذلك تدلنا دراسة التاريخ البشرى ( ولا سيما تاريخ بريطانيا وفرنسا ) أن مبادرة الحكّام بالإصلاح أفضل اجتماعياً ألف مرة من إرغام الشعب للحكّام على إتباع الطريقة السلمية . بل إن كاتب هذه السطور هو أحد أولئك الذين يؤمنون - من خلال دراسة متأنية لتاريخ البشرية - أن معظم الثورات - إن لم تكن كلها - قد وقعت فى ظل اهتزاز هيبة الحكم والذى وقع بدوره كنتيجة لسوء إدارة الموقف ... ولمن يريدون الأمثلة نقول ، إن الثورة الفرنسية وقامت بسبب سوء إدارة لويس السادس عشر للأزمة التى وقعت بين ممثلى الشعب وممثلى كل من الكنيسة والنبلاء ... وإن الثورة الروسية الكبرى ( ثورة المنشفيك فى مارس ١٩١٧ ثم ثورة البلشفيك بقيادة لينين فى أكتوبر ١٩١٧ ) ما كان لها أن تقع لولا سوء إدارة القيصر نيقولاى الثانى

الآزمة الحرب على الجبهة الروسية الألمانية ... كما أن ثورة ١٩٥٢ وقعت في ظل ضياع مكانة فاروق تماماً مع هزيمة جيشه في حرب ١٩٤٨/١٩٤٩ .

ولا يمكن الحديث عن التخلف دون أن نذكر أن التخلف وإن لم يكن قدراً محتوماً على شعوب دون أخرى ، فإنه مثل كافة الأمراض الفتاكة إن لم يعالج - العلاج السليم - فإنه يؤدي إلى توالى تدهور الأحوال حتى يبلغ بصاحبه أو بأصحابه النهاية المحتومة : الموت ، وعليه ، فإن البحث عن طريق للعلاج لا ينبغي أن يكون ذريعة للتسويق والارضاء الشديد للمواجهة مع المرض وأسبابه ؛ لأنه مع التأخر تزداد صعوبة العلاج وتقل احتمالات الشفاء ... وقد يلزم الموقف القيام بإجراءات وتوضيحات جسام .

وبالنظر لظاهرة تخلفنا الاقتصادي في مصر على وجه التحديد ، وهو ما يعنينا في المقام الأول ، فإننا لا نشعرنا بالقلق أكثر من عدم شيوع وذيوع الشعور بحجم الأزمة وأبعادها . وما أعنيه ، أن مشكلتنا - وإن كبرت - فإنها قابلة للحل ... ولكن لا أمل في التحرك في الاتجاه السليم ما لم نؤمن بأن هناك أزمة كبرى ... وإنها أزمة اقتصادية - تعود لخيارات سياسية ورجال ومواقف معينة فيما يخص إدارة شئون حياتنا العامة . فإذا غمرنا الشعور بحجم الأزمة وأبعادها ، وإتفقنا أن مشكلتنا - في جوهرها - هي مشكلة شعب أخفقت قياداته السياسية خلال كل العقود الماضية ( ومنها ما هو قبل وما هو بعد ١٩٥٢ ) في إيجاد مناخ عمل وإنتاج وإبداع مثمر وإيجابي



وفعّال ( كما تفشل المشاريع الصناعية لنفس السبب وهو فشل الإدارة في خلق مناخ النجاح ) فإن الباقي - كل الباقي - يهون .  
وأخيراً ؛ فإننى - على طول هذا المقال - لم أقل أكثر من اثنين أو ثلاثة في المائة مما أريد عن التخلف كظاهرة حضارية فموضوع «التخلف» من أكثر المواضيع التى شغلتنى لسنوات طوال ؛ بل اننى أعتقد أن توظيف خلاصة الثقافة والفكر والتجربة من أجل إستكمال الرؤية في هذا المجال هى أهم مهام المثقفين في بلدنا اليوم ، فما هى جدوى دراستنا للتاريخ وتجاربه إن لم تسلط لنا مزيداً من الضوء على ظاهرة تخلفنا وأن تمددنا برؤية أفضل لسبل الخروج من الأزمة الكبرى التى تعترى حياتنا ؛ حيث يسود الإنتاج الضعيف - كماً وكيفاً - ويعم الفقر الاقتصادى ( فالاجتماعى بالتالى ) وتتزايد الديون وتتفاقم المشاكل المنبثقة من نفس الدائرة مثل تزايد السكان والتطرف وقلة فرص العمل الحقيقية ... ناهيك عن الإنهيار الكبير فى الروح المعنوية والقيم وشيوع قيم الفقر والتخلف والتقهقر .  
وكل أمل أن أفرغ لهذا الموضوع مرة أخرى ، فأوفيه ما يستحق من الاهتمام والتغطية الشاملة في شكل كتاب منفرد لا مقال مقتضب .

(اغسطس ١٩٩٠)





# **الديموقراطية بين نور العلم وظلام الأمية**



سألنى صديقٌ يوم إختيار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية  
إياى عضواً فخرياً بها - مع أربعة من الشخصيات العامة الأخرى -  
عن سر ولعى الخاص والتميز بالتاريخ .. فقلت أنه فى حقيقته ولع  
بالمستقبل أكثر من أن يكون ولعاً بالماضى ... فإن رحلة القراءة  
الواسعة فى شتى فروع المعرفة الإنسانية ، ولا سيما فى العلوم  
الاجتماعية ، لم تثبت لكاتب هذه السطور صحة أمر أكبر وأكثر من  
إثباتها أن التاريخ هو المدرسة الكبرى للإنسانية لمعرفة الأخطاء وسبل  
العلاج والتقويم والتقدم . ومن بين أكثر الأمور التى يثبته لنا تاريخ  
البشرية بوجه عام وتاريخ الحضارة الغربية بوجه « خاص » ، أن  
( الديموقراطية ) التى هى - بلا ريب - أفضل مبتكرات ومخترعات  
وإنجازات الحضارة الغربية ، ما كان لها أن تنمو وتتأصل وتثبت  
أركانها إلا فى ظل مناخ من الحرية الفكرية أو بالأحرى الرغبة فى بلوغ  
مناخ أكثر حرية فكرياً وبنفس القدر فى ظل وعى عام يزداد قوة مع  
مرور الزمن . وبعبارة أو بكلمات أخرى : فإن الديموقراطية هى ثمرة  
الوعى والتعليم والتنوير وارتفاع معدلات الثقافة واحترام الإنسان  
وحقوقه . وقد انشغل كاتبُ هذه السطور طويلاً بالبحث عن علاقة  
( الديموقراطية ) بالعلم والثقافة : بمعنى التساؤل عن الأولوية : هل  
أدت الديموقراطية لمزيد من العلم والثقافة والتنوير ، أم أن العلم  
والثقافة والتنوير هم الذين أوجدوا وطوّروا الديموقراطية ؟

وما أكثر ما انشغل صاحبُ هذا القلم بتاريخ أمةٍ معينة بالذات وهي  
الأمة البريطانية - صاحبة أعرق تجربة مع الديمقراطية - في محاولة  
مضنية لمعرفة أيهما كان الأسبق : نور العلم ... أم نور الديمقراطية ؟  
وكانت محصلة الدراسة والبحث في التاريخ البريطاني ، أن  
الديموقراطية والتنوير ( الناجم عن انتشار التثقيف والتعليم ) قد  
تطورا معاً فيما يمكن وصفه بالصفيرة الجدلية ، إذ كان نموكلّ بمثابة  
العامل الأكبر والحاسم وراء إطراد نمو الآخر . فمما لا شك فيه أن جو  
التحرر من الثيوقراطية كان هو المناخ الذي إليه يرجع الفضل الأكبر  
وراء نمو شعور العامة بضرورة الحد من كافة أشكال وصور طغيان  
الحكّام ثم الانتقال إلى طور آخر يكون فيه الحكم الحقيقي بيد أكثر  
أبناء الوطن قدرة وكفاءة ، مع ترسيخ مفهوم جديد فحواه أن هؤلاء  
الحكام الأكفاء ما هم إلا « خدم » للأمة ؛ بل إنهم خدم مأجورون  
للشعب وليسوا - بأية حال من الأحوال - بمثابة السادة والملاك . وفي  
ظلال هذا المناخ ، بزغ الدور الكبير للتعليم كحق من الحقوق العامة ...  
وإذا بالعاملين - الديمقراطية والتنوير - يثمران نتيجة جديدة رائعة ،  
إذ يعمل كل عامل منهما - كما أسلفت - عمله الفعّال في تطوير الآخر  
ودفعه قدماً للأمام .

ولا شك أن دروس التاريخ ولا سيما الحضارة الغربية التي قدمت  
« الديمقراطية » كأكبر ثمار حضارتها للمسيرة البشرية لا شك أن  
هذه الدروس تؤكد أنه في ظل شيوع الجهل والامية والهبال الثقافي  
والضحالة الفكرية فإن أى حديث عن الديمقراطية يكون هراء خالصاً

وسراباً يستحيل بلوغه . من هنا ، فإن علينا أن نثق بأن القدر الذى بلغناه خلال السنوات القليلة الماضية ( منذ توقف الحياة السياسية فى مصر عن إتباع درب الحزب الواحد ) لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يكون قدراً كبيراً - بالمقارنة بإنجاز بعض الأمم الأخرى - وذلك بسبب إفتقادنا لعامل أساسى من عوامل إكتمال أو بالأحرى نضوج الديمقراطية وهو إنتشار العلم والتعليم وشيوع التقنيـف وذيوع التنوير . فمما لاشك فيه أن تطوير التجربة الديمقراطية بمعزل عن تطوير التعليم والتقنيـف والتنوير هو محاولة محكوم عليها بالفشل من قبل البداية . وهكذا ، فإن من أوجب واجباتنا - اليوم فى مصر - أن نعيد تناول مأساة الأمية المتفشية فى بلدنا تناولاً جديداً يكون قميناً - هذه المرة - بالنجاح ، بعد فشل كافة المحاولات السابقة . وعلينا بنفس القدر أن نعترف بأن مؤسستنا التعليمية قد بلغت من الفشل مداه الأقصى ، وأننا - بنفس درجة التزامنا بمجابهة مأساة الأمية - مطالبون بإصلاح المؤسسة التعليمية إصلاحاً شاملاً يسير على النهج الغربى ( الذى لم يثبت نجاح نهج سواه ) وأن نكف عن ترقيع الواقع الذى بنيت أسسه على أرضية غير سليمة وغير قويمـة .

وعلينا أثناء كل ذلك أن نقتنع بأن الديمقراطية لايمكن أن تعنى (حكم الأغلبية وإنما حكم الأغلبية المستنيرة ) . فما هى فوائد استشارة ملايين الأميين فى أمور يحتاج البت فيها لدرجة كافية من العلم والمعرفة والتقنيـف والتنوير ؟... وهل تعنى الديمقراطية إستشارة ملايين الأميين فى أمور مثل إستعمال الطاقة النووية وقانونية أو عدم

قانونية المجلس النيابى وسبل حماية البيئة من التلوث ؟ .....  
إن الديمقراطية - فى جوهرها - هى عملية إستشارة جموع الشعب  
فى مسائل معينة . والإستشارة تعنى « الحكم » على الأمور ... يعنى  
« معرفة الخلفية والظروف والبدائل والملايسات » ... فكيف يتسنى  
لبعضنا أن يعتقد أن الديمقراطية السليمة تتمثل فى إستشارة الشعب  
بغض النظر عن درجة إنتشار العلم والثقافة بين أبناء هذا الشعب ؟  
وخلاصة القول : إن ما نوليه لحو الأمية ونشر التعليم السليم  
وذيوع الوعى والتنوير والتثقيف جد قليل ولا يتناسب - على الإطلاق -  
مع حجم آمالنا فى ديموقراطية أثبت وأرسخ وأقوى وأكثر ثماراً .

( يوليو ١٩٩٠ )





# الوطنية بين الأفعال والأقوال



شهد تاريخنا الحديث ولا يزال يشهد العديد من المفاهيم المختلفة للوطنية . فخلال سنوات العقد الأول من القرن الحالى شهدت مصر مفهوم الزعيم « مصطفى كامل » للوطنية والذي كان يقوم في جوهره على الخطابة والحماسة وكبريات الكلام . وخلال سنوات نفس العقد شهدت مصر مفهوماً آخر هو مفهوم حزب الأمة الذى ضم نخبة من أفضل المثقفين والمتعلمين المصريين مثل محمود سليمان ( والد رئيس الوزراء المشهور محمد محمود باشا ) وأبناء بيت عبد الرازق وأحمد لطفى السيد وغيرهم من نجوم الفكر والثقافة في مصر في مستهل القرن الحالى . ووفق مفاهيم حزب الأمة فإن الوطنية تعنى العمل الدأوب على إنهاض الأمة وتطوير ابنائها ومكنها وقدراتها على أن يكون هذا التطوير هو العمل الوطنى وليس كبريات الشعارات . وخلال سنوات العقد الثالث شهدت مصر مفاهيماً أخرى للوطنية فبينما مثّل سعد زغلول - زعيم مصر العظيم - مفهوماً وسطاً بين مفهوم مصطفى كامل والحزب الوطنى ومفهوم حزب الأمة فإن حزب الأحرار الدستوريين ( على رأسه عدلى يكن وعبد الخالق ثروت وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود ومحمد حسين هيكل ) قد مثّل إمتداداً راديكالياً لمفهوم الوطنية حسبما عبرت عنه قيادة حزب الأمة بوجه عام وقلم أحمد لطفى بوجه خاص . وكان مفهوم الأحرار الدستوريين يقوم على

ضرورة زيادة التعليم والتثقيف ورفع مستوى كفاءة المصريين دون الانشغال في المرحلة الأولى بالمطالب الوطنية الكبرى . ومع بداية العقد الرابع شهدت مصرُ مفهوماً آخرَ مختلفاً للوطنية ذا صبغة فاشية وهو مفهوم حزب مصر الفتاة الذى يمكن أن يوصف بأنه وإن إقترَب من مفهوم الحزب الوطنى إلا أنه إنقسم بالمغالاة في التشدد والحماسة وكبريات الكلام والخطابة والشعارات القوية والإتسام بصيغة رومانية وجدانية وربما أضيف أيضاً بصيغة شوفينية . ومع تصاعد حركة الإخوان المسلمين في سنة ١٩٣٨ شهدت مصرُ مفهوماً آخرًا جديداً للوطنية تصطبغ فيه مفاهيم الوطنية بالمسحة الدينية . ثم شهدت مصر خلال سنوات العقد الرابع مع تعاظم الحركة الماركسية وانتشار الأحزاب الشيوعية السرية مفهوماً آخر يمثل الفهم الماركسي للوطنية والقائم على الإيمان باشتراك العمال في الشعور والرابطة رغم إختلاف الجنسية وهو ما يعرف بالأممية أى إرتباط عمال دولة معينة بعمال دولة أخرى برابطة أقوى من ارتباطهم بطبقات أخرى في بلدهم وبعد نجاح حركة الجيش في سنة ١٩٥٢ ومع تعاظم مكانة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شهدت مصر مفهوماً جديداً للوطنية إمتزجت فيه فكرة الوطنية بفكرة القومية العربية وتراجعت خلال تلك السنوات فكرة الوطنية المصرية التى ذاعت وشاعت قبل سنة ١٩٥٢ .

ولا شك أن تلك المفاهيم المختلفة تعبر عن آراء أصحابها بصدق وحق ولكن لا شك أيضاً أن نصيبها من الأفعال غير مساوٍ لنصيبها من كبريات الكلام والأقوال . فلنأخذ لو مددنا البصر خارج حدود مصر

لدول أخرى مثل ألمانيا واليابان لوجدنا مفهوم الوطنية في كل بلد من هذين البلدين يختلف إختلافاً بيناً عن المفاهيم العديدة التي أشرنا إليها آنفاً . فمن المستحيل لعارف بتاريخ وثقافة دولة كالألمانيا أن يجد ما تحفل به حياتنا من الأغاني الوطنية في كل المناسبات ومن تلك الثروة الوفيرة من التغنى بالعظمة والتفرد والامتياز . ولكن على النقيض فإن العارف بأحوال وثقافة الشعب الألماني خلال أن ألمانيا لم تنتج أغنية واحدة تشيد بعظمة ألمانيا والألمان يجد السنوات الثلاثين الأخيرة . كذلك فإن القارئ المتابع للكتابات الصحفية والسياسية الألمانية لا يكاد يجد كلمة واحدة تقابل ما درجنا على تكراره في كل المناسبات ونحن نتحدث عن أنفسنا وعن تاريخنا الطويل المجيد في كل المناسبات الوطنية بل وحتى في المناسبات الرياضية . فالفرد الألماني العادي لا يفهم الوطنية إلا بشكل مادي بسيط هو العمل ثم العمل ثم العمل . فالتفاني في العمل والاخلاص له وبلوغ درجات عليا من الإتقان هي الطريقة الوحيدة التي يعبر بها الفرد الألماني عن رابطة الوطنية ببلده تاركاً المنتجات الألمانية (مثل السيارة المرسيدس ) تحدث الناس عن عظمتهم دون أن يقول ذلك مباشرةً وينطبق نفس القول على الشعب الياباني فإن المواطن الياباني غير معتاد على الإطلاق على التغنى باليابان ومجدها وتاريخها وتقديرها بخصال وصفات عليا إذ إنه لا يجيد إلا العمل وترجمة الوطنية في شكل إنتاج أغرز وأكبر .

إن المتابع لموجات الغناء المصرية العامرة بالفخر والتغنى بالمجد والتفرد لا يملك إلا أن يقارن بين تلك الخصوبة في الأقوال وبين واقع

الحال وحقيقة الأفعال ، ولا يملك عندئذ إلا أن يتساءل لماذا لا تترجم  
النتائج الفعلية الواقعية تلك الثروة اللغوية الكلامية ؟  
لقد تابع معظم المصريين مباريات كأس العالم في الكرة مؤخراً  
وتابعت قلة قليلة منهم المباريات التي لا تشارك فيها مصر فهل سمع  
أحد أى تعليق خلال أى مباراة يتغنى فيها الألمان بفريقهم كما كنا  
نفعل ونحن نتحدث عن الفراعنة ونضالهم وبسالتهم ؟  
إن نقطة التحول التي سننتقل فيها من واقع حالنا الراهن الأليم إلى  
مستقبل أفضل هي النقطة التي سيتحول فيها المصريون من حب  
بلدهم بالأقوال إلى ترجمة هذا الحب بالصمت والعمل والأفعال .

( يوليو ١٩٩٠ )



# الأمية ذلك العار الوطني





لفت الأديب الكبير الأستاذ يحيى حقى إنتباه المهتمين بشئون مصر وقضاياها العامة إلى حقيقة يعلمها جل هؤلاء ولكنهم لا يفتأون يتناسونها وهى أن أى حديث عن ديموقراطية واسعة هو أمر مستحيل فى ظل حالة أمية متفشية . فإذا كانت الديموقراطية تعنى ذلك النظام السياسى الذى يقوم فيه الشعب بالاختيارات السياسية الكبرى عن طريق التعبير عن ارادته ؛ فإن ذلك يعنى - بداهة - أن يعلم أفراد الشعب بالأمور محل الجدل السياسى وبجوانبها المختلفة وبمختلف الآراء المبدأة فى هذا الشأن ومثالب ومناقب تلك الآراء ؛ ثم يقول أفراد الشعب - بعد ذلك العلم بالأمور محل الجدل وكافة جوانبه - بترجيح رأى على سائر الآراء . وتعنى الديموقراطية - بمعناها غير الماركسى - أن يقوم الشعب بهذه العملية - عملية الاختيار - تجاه الأفراد الذين سيتولون حكمه كما أنه يقوم بذات العملية - عملية الاختيار - تجاه التوجهات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا يخفى على أحد أن جوهر هذه العملية الديموقراطية هو العلم بحقائق الأشخاص والاتجاهات والآراء التى يختار الشعب من بينها وكلما كان علم الشعب بجوهر الأمور التى يبدى رأيه فيها عميقاً وشاملاً لجوانب كل أمر من تلك الأمور ولأبعاده المختلفة ولعواقب كل رأى من الآراء المبدأة فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل ، كما كانت العملية

الديموقراطية أمراً حقيقياً وليس مجرد وهم أو إطار شكلي أو محاولة ناقصة لوجود ديموقراطية حقيقية . فإذا كان العلم هو العمود الفقري لعملية الاختيار فلنأخذنا لا نحيد عن الصواب قيد أنملة عندما نقرر أن العلم هو العمود الفقري للديموقراطية . ولما كانت الأمية هي حالة جهل بحت ؛ فإن المنطق والتجربة يؤيدان القول بأن الأمية والديموقراطية نقيضان لا يلتقيان ولا يمكن تصور وجودهما معاً . بشكل كامل ومطلق - في مكان وزمان واحد . وبقدر إكمال العلم يكتمل الاختيار وتكتمل العملية الديمقراطية ؛ والعكس صحيح ؛ فبقدر نقص العلم يتقلص الاختيار وتتقزم التجربة الديمقراطية .

ولكن رأينا هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن الديكتاتورية أو الحكم الشمولى هو الإطار المناسب الأوحده للشعوب ذات الخط المتواضع من العلم والثقافة . فإن تجربة الإنسانية كلها تؤكد وتثبت أن الديكتاتورية المستبدة العادلة التى يمكن أن تخلق الظروف المناسبة للتقدم نحو العلم فالديموقراطية هي أمر مستحيل التحقيق ؛ والديكتاتورية ظلام لا يفرز ضوءاً ولا يحقق إلا إغراقاً أكثر وأعماق في الظلام . أما الديمقراطية - وحتى في صورها الأكثر بساطة وتواضعاً - فهي المناخ الأوحده لحدوث التطور المنشود وهو تعليم الشعب لترقية إختياراته وإستكمال جدية وفعالية وفائدة تجربته الديمقراطية .

ولكن يبقى أن الأمية هي - بغير مبالغة - أكبر عثرة وأعظم عائق في طريق التجارب الديمقراطية غير المكتملة تجاه النمو والاكتمال والانتقال لأطوار أعلى وأرقى .

ومن البديهي أن نقرر أن العهد الحالى غير مسئول بأى شكل من الأشكال عن وجود ذلك العار الوطنى والمتمثل فى شيوع وذيوع الأمية بين أبناء شعبنا كما أنه من المناقض للحقيقة أن نعتبر عهد الرئيس السادات أو عهد سلفه الرئيس جمال عبد الناصر مسئولاً عن ذلك المرض الكبير الذى يقف فى طريق تقدم وتطور كل جوانب حياتنا ؛ فإن الأمية كانت قبل سنة ١٩٥٢ ولا تزال الدرن الكبير المتغلغل فى جسد شعب مصر ؛ ولكن من المؤكد أن عهدى الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات يتحملان - بلا ريب - مسئولية عدم إحراز أى تقدم فى علاج مشكلة الأمية فى مصر . إن نسبة الأمية فى مصر فى سنة ١٩٥٢ هى ذاتها نسبة الأمية عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وهى - للأسف - نفس النسبة عند وفاة الرئيس محمد أنور السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ويعنى ذلك - بكل وضوح - أن ثلاثين سنة من حكم ثورة سنة ١٩٥٢ لم ينجح بأى شكل من الأشكال فى محو ذلك العار الوطنى والمتمثل فى وجود تلك الأمية المتفشية بين أبناء شعب مصر . وإذا كانت حكومات ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تستحق كل اللوم على عدم إهتمامها بهذه المشكلة الوطنية الكبرى ؛ فإن حكومات السنوات منذ ١٩٥٢ وحتى هذه اللحظة تستحق أيضاً أعظم درجات اللوم لأنها حكومات جاءت تحت شعار خدمة الشعب وكان محو الجهل هو ركن ركين من شعارها الثلاثى الشهير فى سنة ١٩٥٢ .

(أغسطس ١٩٩٠)





## حاجتنا للثقافة والتنوير



سأل القارئ الكاتب فقال : نتحدث دائماً عن فقرنا وهزالنا الثقافي وحاجتنا الكبيرة لحركة تثقيف وتنوير هائلة ... ألا ترى أن واقعنا زاخر بمئات الرجال الذين لهم من العلم والثقافة القسط الكبير الذى لا يمكن إنكاره والإستهانة به ؟

فقال الكاتب : لم أنكر يوماً وجود العديد من الرجال المتميزين بقدر كبير من العلم والمعرفة فى واقعنا ... ولكننى كنت ولا أزال أرى أن حياتنا العامة — من وجهة النظر هذه — لاتزال تعاني من مرضين كبيرين ينبغى أن نتفق على وجودهما وأن نعمل على إبراء جسد واقعنا وأمتنا منهما ... أما المرض الأول ، فهو هزال ثقافة المجتمع ككل من جانب وهزال التكوين الثقافى للطبقتين الوسطى والوسطى والعليا بالذات من جانب آخر ؛ علماً بأن هاتين الطبقتين هما مصنع إنتاج وإفراز القادة من رجال الإدارة إلى أعلى درجات السلم الإدارى والقيادى بأقصى درجات إتساعها : فى القطاعين العام والخاص وسائر أوجه العمل والإنتاج فى حياتنا على السواء . وأما المرض الثانى ، فهو الانقسام الشديد بين « الفكر » و « الثقافة » و « المعرفة » فى جانب و « العمل » و « الحياة » و « دوائر الإنتاج والصناعة والاقتصاد والتجارة » فى جانب آخر ...

فقال القارئ متعجباً : بعد أن أخرجت جامعاتنا تلك الملايين من

حملة الشهادات العليا لا تزال تتحدث عن هزالنا الثقافى وانفصام «المعرفة» و «الثقافة» عن عجلة الحياة فى واقعنا ( فقال الكاتب : نحن من جهة نتكلم عن « الكيف » لا « الكم » ، ومن جهة ثانية فإن تلك الأعداد الكبيرة من الخريجين التى تتحدث عنها الآن هى بالتحديد أول « تجسيدات » تلك المشكلة الكبرى . فمما لاشك فيه أن إنعدام الحياة الديمقراطية لسنوات طوال - قبل عودة إرهاباتها الأولى خلال النصف الثانى من الستينات على يد الرئيس الراحل أنور السادات - وكذلك تدهور مستوى التعليم الذى تقدمه مؤسساتنا التعليمية بالإضافة لتدهور الأداء الاقتصادى بشكل كبير على مستوى المجتمع بأسره ... ناهيك عن تحويل المثقفين والكتاب والمفكرين خلال عقدي الخمسينات والستينات إلى ما يشبه « الدواجن الأليفة » ... كل ذلك أوجد وأشاع درجة متدنية من الثقافة العامة .. ثم جاء شيوع الفكر السلفى فأقام سداً بين الآلاف من أبناء وطننا وبين نور الحضارة والمدنية وما تحفل به تلك الحضارة من معارف وأفكار وفنون وآداب وآراء ومستحدثات على كافة المستويات ؛ وقد أصاب كل ذلك الطبقة الوسطى الوسطى والطبقة الوسطى العليا بضحالة ثقافية لا تخفى عن عين مراقب ... وكما أسلفت فإن هاتين الطبقتين هما « الرحم » الذى ينبج « القادة » - وأعنى بالقادة هنا القادة على كافة المستويات وليس القادة بالمعنى الضيق ( أى الحكام وشاغلي المناصب الكبرى ) - فما عنيت هذا .

ومن جهة أخرى ، فإنه فى مقابل ضحالة وهزال التكوين الثقافى



للقيادة - بالمعنى المتسع - فإن رجال الثقافة هم أيضاً بمعزل رهيب عن الواقع ، حتى إننى أكاد أجزم بأن مثقفينا أصبحوا يشكلون مثلاً للكلام والأقوال والأفكار عندما تكون بمعزل كامل عن الواقع والحياة . وإذا تركنا واقعنا قليلاً وتأملنا واقع أى مجتمع من المجتمعات الصناعية المتقدمة سواء فى غرب أوروبا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا أو أمريكا الشمالية وجدنا عكس الظاهرة التى توجد فى مجتمعنا بجانبها :

فمن جهة أولى ، فإن الشريحتين الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى هما أكثر شرائح المجتمع تنويراً وثقافة وإنفتاحاً على إنجازات العصر أدبياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً ... ومن جهة أخرى ، فإن الاتصال بين « الثقافة العامة » وبين « العمل » و « الحياة » قائم بشدة ومتانة وقوة ... ولا يدلل على صواب زعمنا هذا أكثر من حقيقة إيمان أى شخصية قيادية فى مجتمع كالمجتمع اليابانى - على سبيل المثال - بعقم توجهات الاقتصاد الموجه وفعالية الاقتصاد الحر والإدارة الفعالة الخلاقة ، وكأن صاحب هذه الشخصية - الذى قد يكون مجرد مدير لمصنع صغير - هو مجرد قطعة من آلة كبرى أو جزء من نسيج هائل متسق ومتجاوب ومتجانس ومنسجم .

ولا شك أن مزيداً من ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة وإصلاحاً حقيقياً للمؤسسة التعليمية - كيفاً وكماً - ... ونجاحاً حقيقياً ملموساً لحركة محو الأمية ، ثم مزيداً من القدوة ( فى كل المجالات ) ... لا شك أن كل ذلك قادر على وضع مجتمعنا على الطريق السليمة

وصوب مجتمع قوامه طبقة وسطى أكثر تنويراً وثقافة وإقتراباً من العصر : تفرز آلاف القادة الذين بدونهم يكون الإصلاح الكبير محض أحلام وأوهام ... مثلها مثل أحلام وأوهام توماس مور وهو يكتب «يوتوبيا» .

.....

.....

إن مجتمعنا أشد ما يكون اليوم حاجة للثقافة بمعنى جديد ، فالثقافة التى ننشدها ليست الثقافة بمعنى « تخزين المعلومات والمعارف » وإنما نحن نعنى بالثقافة مزيداً وتوسيعاً لفهمنا للحياة ومعرفتنا بها ، فكل معرفة تزيد معرفتنا بالماضى والحاضر والمستقبل وتعمل على « تحسين الحياة » هى ما نعنيه بالثقافة ... وهنا تكون علوم جديدة كعلوم الإدارة والموارد البشرية والاقتصاد على رأس ما نعنيه بالثقافة والتنوير .

ولا ينبغي أن يختم هذا المقال دون إشارة واضحة لحقيقة أن تاريخ البشرية لم يعرف أى شكل من أشكال النهضة إلا والإنسان يلتقط خيط من سبقوه ويقتفى أثرهم ... أما أولئك الذى نادوا - مراراً - بهجر « خيط الحضارة » وبدء تجارب جديدة ... فإن التاريخ لا يحمل لنا دليلاً واحداً على نجاح تجربة من هذا النوع .

(سبتمبر ١٩٩٠)



# مشروع قومى لإصلاح طبيعتنا



سأل الفتى الغارق في إهتماماته وهمومه بواقع مصرِ المعاصر صديقه فقال : أنت أحد المصريين القلائل - ربما لا يزيد عددهم على عدد أصابع الكفين - الذين جمعوا بين غاية من أبعد غايات الفكر والثقافة وبين غاية من أبعد غايات النجاح في العمل التنفيذي وبالذات في الإدارة والقيادة على المستوى الدولى لا المحلى ... فقل لى ، لماذا نحن هكذا : لا يكاد أحدٌ منا يعمل عملاً متقناً ؟ فمهندسوننا يشيدون مبان أبعد ماتكون عن التخطيط السليم ، ناهيك عن الذوق والجمال ... وزوايا الجدران فى كل ما نشيد من مبانٍ منبعجة ومائلة وغير سليمة ... وكذلك ما نرصف من طرق ... وقل نفس الشيء على كل الأعمال : ما صغر منها وما كُبر ... حتى الكتب والصحف عامرة بالأخطاء اللغوية والمطبعية ... وكل ما نشتره مشوب بعيب أو نقص ... وحتى يوم تحررت شبه جزيرة سيناء ... خرجت الصحيفة اليومية الوحيدة لدينا الناطقة بالإنجليزية وعلى صفحتها الأولى خريطة سيناء فى وضع مقلوب ( قاعدة شبه الجزيرة إلى أسفل ) ... رغم أن أقل درجة من العناية كانت كفيلة بأن توضح لنا أن شكل شبه جزيرة سيناء الطبيعى يماثل علامة النصر ... وما كان لنا فى هذا اليوم - بالذات - أن نجعل سيناء (وعلمة النصر) فى وضع مقلوب !... ولكنها تلك الصفة اللعينة فىنا : عدم الإجابة ... وإتسام أعمالنا - فى مجملها - بالعيوب

وأوجه النقص ... وقل نفس الشيء على الخدمات ... فما من فندق وضعت إدارته في أيدينا ( دون عنصر مشاركة دولي مع طرف ينتمي للعالم المتقدم ) إلا وظهرت فيه دلائل هذا العيب اللعين : فقل لي أهو عيب في كيمياء صنعنا ... أم أنه عيب مكتسب ؟ ... وإذا كان كذلك : فكيف ولم اكتسبناه ؟ ... وكيف السبيل للتخلص منه ؟ فرد الصديق قائلاً : يقينا أن كل أعمالنا مشوبة بهذا العيب الذى وصفته - بحق بأنه لعين ؛ لا يكاد عمل من أعمالنا يخلو منه ... ولكن يقينا أيضاً أن هذا العيب ليس من مكونات كيمياء طبيعتنا ... وإنما هو عيب مكتسب أوجدته وكرّسته وغرّزته في أعماق الإنسان المصرى المعاصر تلك الحكومات الشمولية المتوالية التى أرادت - بعدم لا شك فيه - أن تكون المسئولة الكبرى بل والوحيدة عن حياة وتعليم وإطعام وتوظيف وإسكان كل مواطن من مواطنى مصر ... تلك المحاولة الكبرى لإرساء دور أبوى ( بطريركى ) للدولة - لا يمكن أن تكون نتيجته إلا مواطن سلبي أو شبه سلبي يعيش حالة على حكومته : فهى التى توفر له مقعداً في المدرسة والجامعة ... ثم تخلق له وظيفة مصطنعة ... فإذا جاء لها يبكى لأنه يبحث عن سكن يأويه كانت هى أيضاً المسئولة عن إيجاد سكن له ... وإن فُصل من عمله كانت هى أيضاً سنده وظهره الذى يعتمد عليه في العودة لعمله رغم إرادة جهة عمله ... مواطن كهذا هو نقيض المواطن الذى تعمل دولة مثل اليابان على تنشئته ... مواطن يوصف بالإنجليزية بأنه يربى وينشأ ويعلم منذ صباه على أن يكون «متنافساً» ( competitive ) بطبعه ... فهذا هو العنصر الأكبر والأول

والأساس لوجود حركة حياة وإنتاج وعمل نشطة وهذا - يا صديقي - هو العنصر الذى لا نفتقده فحسب فى مواطنينا ... بل وتعمل كل أنظمة حياتنا على خلق نقبضة وضده .

فقال الفتى الغارق فى إهتماماته وهمومه بواقع مصرَ المعاصر :  
لاشك أن تشخيصك هذا دقيق وصائب للغاية ... فما من بلد إنخفض فيه عامل التنافس هذا إلا وانخفض معه النجاح والإنتاج والتفوق ... وأصبح مواطنوه أشخاصاً عاديين متماثلين لا يتدافعون من أجل التفوق والتميّز والتقدم فى « عملية تحسين » كاملة تجعل إيقاع حياة المجتمع وعمله متسمة بالسرعة والفعالية والتقدم ... ولكن كيف نخرج من دائرة السلبية التى تشمل معظم مواطنينا ؟ أجاب الصديق قائلاً : لا أكاد أرى لإنجازاً يأتى من قاعدة المجتمع ( الأفراد ) وإنما الأمل كل الأمل أن يأتى التغيير من القمة ويجبر الناس عليه جبراً ... مع توأمة ذلك بمحاولة لتقليل آثار التغيير بقدر الإمكان .. فما من تغيير كبير من هذا النوع إلا وله ثمن ... ولكن علينا - كما سمعتنى مراراً من قبل - أن نقارن بين « ثمن » أحداث هذا التغيير و « ثمن » عدم التغيير وهو ثمن - فى إعتقادی - أفدح : الآن ... ومستقبلاً !

قال الفتى وعلامات الحيرة البالغة على مُحيّاه : تلك فلسفة رائعة ... ولكن كيف يكون التطبيق ؟ فأجابه صديقه قائلاً : بتقدير وإملاء خطة توازن بين ما للمواطنين من حقوق وما عليهم من واجبات فلا بد من تقليل حجم الحماية المعطاة للعمال والموظفين فى مواجهة جهات العمل .. ولا بد من تعديل جوهرى فى التشريعات العمالية ... ولا بد من

مراجعة كاملة لالتزام الدولة بتعليم عام كامل - من المرحلة الابتدائية للمرحلة الجامعية - لكل من يرغب في ذلك ... ولا مناص من تخلي الدولة عن التزامها بخلق وظائف مصطنعة لفلول الخريجين ... ولا بد من تحرير قيادة الوحدات التي ستبقى من القطاع العام (الوحدات الإستراتيجية الكبرى) من أساليب إدارة القطاع العام الحالية واستبدالها بأساليب الإدارة المستقاة من المؤسسات والمنشآت الخاصة... ولا بد من إحداث وتقديم تغييرات جذرية في البرامج التعليمية ومواد الإعلام بحيث يكون الهدف خلق هذا ( المواطن الجديد) الذى يحمل في طياته تكوينه عامل وعنصر المنافسة والبقاء والتفوق ... قال الفتى الذى ظل يسمع وعلامات الحيرة لاتزال - وإن قلت - على ملامحه : وكم من الزمن يحتاج هذا التغيير ١٩.

فأجابه صديقه قائلاً : إذا خلت الساحة من التناقض الكبير بين أفكار سدنة العهد الشمولى ودعاة الحرية الاقتصادية المفرطة ( بلا تدرج ) فإن إنجاز هذا « المشروع القومى » الكبير ممكن - بكل المعايير - في سنوات لا يزيد عددها عن سنوات عقد واحد من الزمن بشرط أن نكون في وضع ( للأمام سر ) وليس في وضع ( محلك سر ) الذى تمليه وتفرضه علينا تلك التناقضات الكبيرة بين أصحاب الاتجاهات وبعضهم - في المقام الأول - أصحاب مصالح ودوائر ونفوذ وسلطان وليس من السهل عليهم رؤيتها تدول وتزول !..

( مايو ١٩٩٠ )





مصر

بين الهوية المصرية والهوايات الأخرى



كان محمد على شخصية فذة ، فهو لم يشيد دولة عصرية في مصر فقط ، وإنما إختار لهذه الدولة خطأ حضارياً وثقافياً وفكرياً يحكم مسيرتها في كل المجالات . والذي لا يعرفه الكثيرون ، أن محمد على - الذي كان مسلماً حقيقياً - قد أراد لمصر ألا تنتمي - حضارياً للعرب أو لأي تكتل إسلامي وإنما أراد لها أن تتميز بخاصيتين أساسيتين :

أما الخاصية الأولى ، فهي أن تكون مصر « مصرية » ، أي أن تكون هناك « هوية مصرية » تميزها عن سواها من الدول وتُميز شعبها عن سواه من الشعوب ، بمعنى أن مصر والمصريين هم « شيء مُميّز » حضارياً بسبب التاريخ الطويل الخاص وبسبب الوحدة الفريدة للمكان والتجربة التاريخية ... فرغم أن مصر كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية ، فإن المصريين لم يتحولوا في يوم من الأيام إلى رومان ... ورغم أن مصر كانت جزءاً من العالم الاسلامي ، فإن مصر وأبناءها لم ينصهروا في البوتقة العربية إنصهاراً يساوي بينهما وبين أبناء شعوب أخرى كعرب الجزيرة ... بل ان مصر داومت - عبر سنوات تاريخها - على التميز والخصوصية .

وأما الخاصية الثانية ، فهي أن تتوجه مصر بعقلها وقلبها تجاه أوروبا أو بمعنى أدق تجاه العلم الأوروبي والقيم الثقافية التي نبتت أبان عصر النهضة وشهدت ازدهارها مع ازدهار أوروبا الغربية خلال

القرون الأربعة الأخيرة . لقد كان محمد على يدرك بوضوح تام أنه إذا كانت الحضارة الانسانية تشهد أدواراً مختلفة ، فإن دورتها وذروتها الحالية توجد في أوروبا الغربية ، وأن على الذين يتوخون التقدم لشعوبهم أن يقتفوا أثر « النموذج الأوروبي الغربى » للحضارة بل وأكد أجزم ، أن محمد على أدرك خطورة إنتشار الفكر السلفى المهزوم والذي يمثل في حقيقته ردة حضارية وحركة تقهقرية للخلف حيث يدعى الذين فشلوا في مجاراة العصر ، وتحدياته أن بوسعهم إحراز النهضة المرجوة والتقدم المنشود عن طريق العودة لنموذج حضارى قديم ... والحق أنهم - في إطار فشلهم وإخفاقهم العام - يهاجرون للماضى ويهربون من تحديات الحاضر ويسحبون أنفسهم وأتباعهم لأحلام وأوهام لايمكن لها أن تؤتى أية ثمرة إلا مزيداً من التخلف والتراجع والبعد عن حركة العصر وإنجازاته .

والذى يجعلنى شديد الإيمان بأن محمد على كان كامل الإدراك لهذه المسألة ، أنه عندما وجدت حركة سلفية ( هى الحركة الوهابية بقيادة الدولة السعودية الأولى في أوائل القرن التاسع عشر ، فإن محمد على كان واضحاً وحازماً وصارماً في قراره : فقد أرسل جيوشه لتضع حداً لتلك التجربة وتقوم بتصفية أول محاولة معاصرة لبعث نموذج حضارى قديم ، يقوم على مجافاة العصر ومخاضمة حركة التقدم الطبيعية في سائر المجالات .

وخلال سننى حكم أبناء محمد على ، كانت تلك ( الهوية المصرية ) القائمة من جانب على « تميز مصر وتفردتها » بصفات خاصة بها ومن

جانب آخر على « التوجه العقلى تجاه أوروبا » ، كانت تلك ( الهوية المصرية ) واضحة أشد الوضوح ... مع بعض الاستثناءات مثل إتجاه الزعيم الوطنى مصطفى كامل الوجدانى الملتهب تجاه الجامعة الإسلامية ، وهو موقف أملتة ظروف الهزيمة وهو الاحتلال البريطانى... ثم عاد العقل المصرى لرشده ممثلاً فى ( سعد زغلول ) الذى شخص بوضوح هاتين الصفتين الحضاريتين ... وقد استمر الوجدان المصرى محكوماً بهاتين الخلفتين ، حتى جاء عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والذى بلغت فيه ألوية القومية العربية عنان السماء ، حيث أدارت ظهرها - بالكامل - للعقلانية وللتمسك بإتجاهها الحضارى - بشقيه المذكورين - حتى صارت « مصر » هى «الجمهورية العربية المتحدة» . ولكن ما إن جاء أنور السادات لحكم مصر ... حتى عادت « معالم » الإتجاه القديم فى العودة والظهور ... فإلى أى حد وصلنا ؟

وصلنا إلى تجربة الشرق الأوسط المأساوية الأخيرة التى جعلت ملايين المصريين ( دون أن يشعروا ) يرددون كلاماً لا معنى ولا فحوى له إلا أن علينا - وبأسرع ما يمكن - أن نعيد الإتجاه لما كان عليه منذ أيام محمد على ( مؤسس مصر الحديثة ) . فمصر دولة ذات هوية خاصة وليست جزءاً من أى عالم آخر ، وإنما تربطها العديد من الروابط بعوالم أخرى كثيرة ، وبعض هذه الروابط شديدة القوة والصلابة ، ولكنها ، لا تلغى أن مصر « مصرية » فى المقام الأول ، وإن انتمائها لأية هوية أخرى ، هو ( الخسران المبين ) بكل ما تعنيه الكلمة

من معانى . كذلك فإن علينا أن نعلم أن أية حركة حضارية تجافى روح العصر هى حركة محكوم عليها بالموت سلفاً وبالفشل مقدماً ، وأن التقدم لن يحدث إلا بمجاعة روح وقواعد وأصول ومبادئ العصر التى من تحصيل الحاصل أن نقرر أنها فى يد التجربة الأوروبية الغربية وليست فى يد أخرى .

( سبتمبر ١٩٩٠ )



## معاندة تيار التاريخ





من الغريب للغاية أن يكون معظمنا مقتنعاً بأن الحضارة والتقدم والازدهار يوجدون حالياً في دول الحضارة الغربية والدول التي نهجت نهجها وسلكت دربها ؛ ومع ذلك فإن قليلين هم أولئك الذين يوافقون ويسلمون - بالفكر والعمل - بأن مخالفة النهج الغربى في مجالات مثل العمل والاقتصاد والإنتاج والصناعة والزراعة وما يدور حول تلك المجالات من نظم وقوانين وتشريعات هو عائق كبير في طريق التقدم نحو الغايات والمستويات التي بلغتها الحضارة الغربية في هذه المجالات . والسؤال بصيغة أخرى : كيف يتأتى لبعضنا - فلسفياً ومنطقياً - أن يسلم بأن الغرب أكثر منا تقدماً في نواحي العمل والاقتصاد والإنتاج والصناعة والزراعة ... ثم لا يسلم بأن السبيل الوحيد لبلوغ نفس الغايات هو اتباع نفس القواعد والأساليب والمناهج والخطوات في هذه المجالات ؟ ...

وما يدعو للعجب أكثر ، أن يظل بعضنا محتفظاً في نفسه وعقله بهذا التناقض المنطقي الكبير والبيِّن في زمن تهب فيه رياح التغيير وكلها في إتجاه واحد هو اتجاه تأييد أن كل المحاولات المخالفة للنهج الغربى قد بلغت من الفشل أقصاه ومن الإفلاس ( والاعتراف بذلك ) أبعد مداه . فلا شك أن الدرس الأكبر من متغيرات الكتلة الاشتراكية ( الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى تسبح في فلكه ) هو أن محاولة

تحقيق التقدم العلمى والنجاح والازدهار على المستوى الاقتصادى والصناعى والزراعى ... وبالتالي محاولة تحقيق النهضة والرفاهية قد باءت بفشل كامل وإخفاق شامل ... وأصبح دعاة المبادئ السابقة هم المبشرين بفشلها وإخفائها وعدم جدوى إتباعها مع توجههم - فى نفس الوقت - صوب الشعارات التى طالما وسموها بالتخلف والرجعية وسائر نعوت المعجم الاشتراكى المعروف .

والغريب أيضاً - للغاية - أن النظم الاشتراكية قد انقسمت إلى طائفتين : الطائفة الأوروبية ، وتشمل الاتحاد السوفيتى وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والطائفة غير الأوروبية ( من الناحية العرقية أو الحضارية ) وتشمل الصين وكوبا وألبانيا وفيتنام وغيرها من بلدان العالم الثالث . أما الطائفة الأولى فمقبلة - بلا ترو - على إعلان فشل النظرية التى طالما رفعت أعلامها ونادت بمبادئها ... والحديث عن المستقبل القريب بلغة الغرب أو لغة تشابه إلى حدود بعيدة لغة الغرب ... وأما الطائفة الثانية : فتغالى فى التمسك بأسس الماضى وتجاهل الفشل العملاق والاعراض عن الإصلاح ... بل والمغالاة فى الحديث عن صواب النظرية ( وإن شاب العيب التطبيقات !!! ) .

ومن الطريف للغاية أن إشتراكيى العالم الثالث لا يفتنون لحقيقة خلفية هذا الانقسام أو الاختلاف : فالمعنى الحقيقى له أن الشعوب الأوروبية ( بسبب تأثرهم التاريخى بالحضارة الغربية ) كانت الأقرب للواقع ولإعتراف بحقيقة وحجم الإخفاق وصدقاً مع النفس

والمستقبل... أما شعوب العالم الثالث ... فتصر على الخطأ وتُمنع في دفن الرؤوس في الرمال وتجاهل حقائق الأمور وواقع الحال !  
وللأسف الشديد ، فإن الزمن - القريب وليس بالبعيد - سيثبت لكل نظام من نظم العالم الثالث يحتفظ لمجتمعها بالتوجهات الاشتراكية (سياسيا واقتصادياً) أن العقوبة ( عقوبة إتباع نظام غير فعال ولا مجدى ) ستكون عقوبة مضاعفة : عقوبة على إتباع النظام أساساً ...  
ثم عقوبة أكبر على عدم الإعتراف بفسله والمكابرة والتمسك بمبادئ لا تؤدي - بطبيعة تكوينها ونسيجها وكيميائها - إلا لفشل خطير وإخفاق كبير .

ومن أعجب وأغرب في بلدان عديدة من بلدان العالم الثالث - اليوم - أن تكون معظم الإتجاهات والفرق السياسية منظمة وراء أهدافها (ويشمل ذلك فرق التكنوقراط والبيروقراطيين والاشتراكيين والسلفيين ... وغيرهم ) باستثناء واحد هو تلك القلة من أبناء شعوب العالم الثالث التى أتيح لها فهم وهضم الحضارة الغربية وفعاليات عملها وتقدمها وقواعد وتقنيات اقتصادها وإنتاجها والتي آمنت بأن تقدم غير المتقدمين مرهون بالعمل الجاد والشاق على أسس ومبادئ الذين سبقونا في التقدم وفى ظل مجتمع تلعب فيه « المنافسة » الدور الفعّال فى تحريك المجتمع ... وفى ظل « الإحتراف » بمعناه الغربى (professionalism) ... فللأسف الشديد فإن المنتمين لتلك الطائفة إما أولئك الذين يئسوا من الإصلاح فهاجروا لمجتمعات الغرب المتقدمة (والتي تعرف قدرهم وقدر إمكاناتهم ) وإما بقوا وقد فقدوا الحماس

والفعالية واكتفوا بحياتهم الخاصة بعدما يثسوا من وجود مكان لهم  
خلف مقعد قيادة المجتمع : رغم كونهم القادرين وحدهم على إنجاز  
مشروع التقدم والخروج من المأزق الراهن الكبير والتحرك — بسرعة  
وثبات ورؤية بالغة الوضوح — تجاه الإزدهار المنشود والرفاهية  
المتوخاه والاستقرار الحقيقى .

( مايو ١٩٩٠ )

٧٥

الرعب من التغيير الجذري



طالما أنعم كاتب هذه السطور النظر وأمعن الفكر في ظاهرة تقاعسنا - كشعب ومسؤولين - عن إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة . فرغم شيوع الإقتناع بإستحالة استمرار الأسس الراهنة لحياتنا على ما هي عليه ورغم وجود اتفاق أو ما يشبه الاتفاق على أن خللاً جسيماً بالحياة الاقتصادية المصرية قد استفحل ووجب علاجه بشكل جذري؛ فإننا لا نصل إلا لحلول وسط تتوخى رضا أكبر عدد من وجهات النظر . ويسهل أن يستشف المراقب أن تلك الحلول الوسط إنما تتوخى في معظم الأحيان تجنب ردود فعل جذرية وقوية . والنقطة المحورية لهذا المقال هي أن الخوف من الحلول الجذرية إستناداً لخوف مماثل - وربما أكبر - من ردود فعل جذرية هي أمر لا يستقيم مع الهدف المنشود : وهو الاستقرار . فالاستقرار المستهدف يتعارض تعارضاً تاماً مع منهج الحلول الوسط وفلسفة الالتقاء في مفترق الطرق بين الآراء والمذاهب والإتجاهات المختلفة .

والأمثلة العملية على تلك الروح التي تتجنب الحلول الجذرية عديدة: فرغم الإقتناع بأن الدعم إستنزافٌ حقيقى لمواردنا الاقتصادية المتواضعة ، فإن معظم التصريحات تدور حول الدعم فيما يشبه المغازلة لا الرفض والنقد ...

ورغم الإقتناع بأن القطاع العام في مسيس الحاجة لإجرائين فوريين

أولهما : تصفية وحداته الخاسرة وكذلك وحداته التى تربح أرباحاً هامشية ناهيك عن وحداته التى تمارس أنشطة لا توجد دولة أخرى فى العالم تعهد بمثلها للقطاع العام . ثم تحرير الوحدات الأخرى من أغلال الإدارة وعلى رأسها التشريعات العمالية التى هى مرجع من أهم مراجع شلل الإدارة ونقص فعاليتها .

ورغم إقتناعنا ببلوغ المؤسسة التعليمية حدّاً مهولاً من الفشل والتناقض والتضارب فإننا نستمر فى تقديم الحلول التى نعلم مسبقاً أنها مثل وضع الكمادات على رأس مريض بالسرطان يوشك أن يلفظ أنفاسه الأخيرة .

ورغم الإقتناع الكامل الشامل بحاجتنا إلى نسف الإطار القانونى والتشريعى للنظام الزراعى فى مصر ذلك الإطار الذى قسم ظهر الدافع والحافز الفردى ، الذى هو فى مجال الزراعة بمثابة المحرك للقاطرة ؛ فإننا مشغولون بأحاديث هامشية عن زراعة عشرات أو مئات الأفدنة بمحاصيل جديدة ضاربين الصفع عن مأساة الزراعة المصرية وهى تشريعات الخمسينات والستينات وما قدمته من إطار لا يستطيع أن يقدم إلا الفشل .

ورغم إقتناعنا بأن تشريعات الإسكان قد فشلت فشلاً مطلقاً وحوّلت الوضع من مطلق الوفرة ( قبل صدور تلك التشريعات ) إلى مطلق الندرة .

ورغم الإقتناع بأن علاقة الدولة بجيوب التطرف والعنف هى علاقة يجب أن تتبدل حتى نتمكن من استئصال شجرة التطرف من جذورها



ونجنب مصر إحتتمالات مستقبل قد يشبه فى بعض معالنه واقع لبنان الآن .

ويحتار المراقب لواقع أحوالنا فى التعرف على مرجع هذه الظاهرة :  
ظاهرة الانتهاء لقرارات وحلول وسط . أيرجع ذلك لضعف فى الرؤية  
أم لتوازن غير صحى بين الآراء والإتجاهات ... أم لأن طبيعة المصريين  
قد تحولت بسبب نظام حياتنا خلال العقود الأربعة الأخيرة فأصبحنا  
مجرد جزء من هذا الواقع : جزء لا يحمل من القدرة ما يكفى لتغيير  
الكل .

(يونىة ١٩٩٠)





## الطبقة الوسطى إنتشار أم إندثار؟



يعتقد كاتب هذه السطور أن أخطر وأكبر إنجاز سياسى شهدته مجتمعات أوروبا الغربية خلال السنوات العشرين الأخيرة هو إتساع الطبقة الوسطى فى سائر هذه المجتمعات وازدياد قوتها الاقتصادية وتوالى عملية الهجرة الداخلية فيها : من الطبقة الوسطى الدنيا إلى الطبقة الوسطى / الوسطى ومن هذه الأخيرة إلى الطبقة الوسطى العليا. وقد حدث هذا الانجاز الخطير والكبير فى كل دول أوروبا الغربية وإن اختلفت معدلات سرعة الانجاز والتطور . فبينما حدث التطور فى سويسرا وألمانيا والنمسا وهولندا ودول الشمال الأوروبى ( الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا ) بسرعة كبيرة للغاية ، بسبب ضعف تأثير الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية على المسيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإن نفس التطور قد وقع فى سائر دول أوروبا الغربية ( مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ) بشكل أقل سرعة . ومن الغريب - للغاية - أن يقع التقدم السريع فى الدول التى تعتبر أشد خضوعاً للروح البروتستنتينية ( باستثناء بريطانيا فقط ) وأن يحدث التحول بدرجة أقل من السرعة فى الدول التى يمكن وصفها بالخلفية التاريخية الكاثوليكية - ولعل معنى ذلك أن الشعوب التى تتسم حضارتها الدينية بروح أكثر تحراً أقدر على التطور والتحرر والتقدم والانطلاق من الشعوب التى تتسم حضارتها

الدينية بروح تقليدية مع درجة أشد من هيمنة الكهنوت ورجال الدين أى مع درجة أشد من سطوة الثيوقراطية .

ومع ذلك ، فإنه حتى في دائرة الدول التي تحركت بسرعة أقل ، فإن عقدي السبعينات والثمانينات قد شهدا تحوّل هذه المجتمعات عن التأثير بالأفكار الاشتراكية في الانتخابات البرلمانية لهذه الدول ... وهكذا أصبحت أوروبا الغربية تحكم اليوم بأحزاب تنتمى للفكر الليبرالى سياسياً ولاقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر اقتصادياً واجتماعياً .

وأخيراً ، فإن دراسة سوسيلوجيا كل مجتمعات أوروبا الغربية تؤكد ما سلف وأن ذكرناه في مستهل هذا المقال ، حيث تدعمت الطبقة الوسطى وانكمشت الطبقة العمالية ( بمعناها المعروف في القاموس الماركسى كطبقة تعمل ولا تملك ) ... وفي نفس الوقت توالى الهجرة الداخلية من أسفل إلى أعلى داخل الطبقة الوسطى .

وعندما يطالع المرء كتاباً مثل كتاب الديموقراطية الفرنسية للرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار ديستان ويجده حافلاً بالاحصائيات التي تثبت أن القطاع الأكبر من الفرنسيين والذين كانوا لا يملكون المنازل التي يسكنونها في أوائل الخمسينات وكذلك لا يملكون العديد من الآلات والسيارات وخلافها ... قد صاروا ملاكاً لهذه المنازل والأدوات خلال ربع قرن فقط من الزمان ... عندما يطالع المرء هذه الإحصائيات ، فإن عليه أن يدرك أن معناها الأكبر إنكماش وإضمحلال الطبقة العمالية ( بالمعنى التقليدي المشار إليه آنفاً ) وب نفس الدرجة إتساع وتدعيم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة (الوسطى الدنيا - الوسطى الوسطى - الوسطى العليا ) .

كذلك تثبت الإحصائيات البريطانية أنه بينما كان أقل من ربع البريطانيين في أواخر الستينات يملكون منازلهم : فإن أكثر من نصفهم - في أواخر الثمانينات أصبحوا يسكنون في منازل يملكونها . وهو ما يثبت نفس الشيء : فقد تحولت نسبة هائلة من الشعب البريطانى من الطبقة العمالية إلى الطبقة الوسطى . ولدينا من الإحصائيات ما يثبت صواب هذا التحول والتطور في سائر دول أوروبا الغربية بما فيها المجتمعات التى عرفت في أوائل السبعينات نشاط الحركات الشيوعية بها مثل إيطاليا وأسبانيا .

وخلاصة القول ، أن تقدم الغرب مقترن بتقدم وتثبيت دعائم الطبقة الوسطى وازدياد إتساعها وقوتها الاقتصادية .

أما إذا نظرنا إلى مجتمعات ما يُعرف بالعالم الثالث ، فإننا سنجد في العديد منها عكس هذه الظاهرة : ففي كثير من دول العالم الثالث ، أعقب الانقلابات العسكرية بها ما يمكن وصفه بالتدمير المقصود للطبقة الوسطى في إطار خطة واضحة لتحويل الكثير من أبنائها من (أبناء للطبقة الوسطى ) إلى (أبناء للطبقة العاملة ) . ولا شك عندنا ، أن حدوث ذلك في العديد من دول العالم الثالث لم يقع عشوائياً وإنما كان مقصوداً ومستهدفاً من الحكام الجدد الذين دلتهم كل الدلائل على أن الطبقة الوسطى هى منتجة الديمقراطية في كل تجارب التاريخ وأنها بقدر ما تتسع وتقوى وتتدعم بقدر ما يقل السلطان المطلق للحكام . ولكن الذى خفى على الكثير من هؤلاء الحكام المطلقين ، وربما كان أيضاً واضحاً لهم ولكنهم لم يبالوا ؛ هو أن تقليص حجم ودور وقوة

وإتساع الطبقة الوسطى إنما يعنى أيضاً تقلص فرص النجاح والتطور والخلق والإبداع ... فالطبقة الوسطى (ولا سيما الطبقة الوسطى / الوسطى) هى مصنع العبقرية والمواهب وهى الحقل الذى ينتج الموهوبين والمتميزين الخلاقين المبدعين فى سائر النواحي وكافة المجالات ، وبدونهم فإن المجتمعات تتحول إلى ما يشبه قطاعان العاديين غير القادرين على تحريك المجتمع إلى الأمام إلى الأفضل .... إلى الأحسن.

ولكن ، هل يتأتى أو يتوفر « إطار تطور وإتساع وتدعيم الطبقة الوسطى » بقرار اقتصادى أم سياسى ؟ ...  
فى يقين كاتب هذه السطور ، أن توفير هذا الإطار لا يتأتى إلا بالقرار السياسى الذى يعطى الغلبة والأولوية والمكانة الأكبر للقطاع الخاص ... فبدون هذا القرار ، فإن الطبقة الوسطى تبقى فى حالة إنكماش وتراجع تاريخى مستمر .

(يوليو ١٩٩٠)



١٢

## التشريعات العمالية بين النجاح والفشل



هل يمكن تحقيق التقدم الاقتصادى المرجو والازدهار المنشود في ظل قوانين العمل الحالية ؟....

سؤال كبير يشغل بال كل من يتصدى لمشاكل واقعنا المصرى المعاصر وكل من كان معنياً بالخروج من الازمة الراهنة ؛ وكل من كان مهتماً بتحقيق تقدم اقتصادى حقيقى يكون هو الإطار العام لحل مشاكلنا الاجتماعية العديدة . والسؤال رغم بساطته ورغم بساطة الإجابة الصحيحة سؤال يشبه - في واقعنا - حقول الألغام في خطورتها وغموضها ... وذلك بسبب إستحالة التعرض له بالدرس والتحليل والإجابة بمعزل عن « القوالب الايدولوجية » أو بتعبير أبسط « القوالب المذهبية » .

فالييساريون - قاطبةً - يرون في تشريعاتنا العمالية الحالية مكاسباً للطبقة العاملة لا ينبغى الإفتراب منها ناهيك عن دعوة البعض لنسفها كلية وإستبدالها بتشريعات عمالية أخرى تخالفها في الروح والخلفية والأهداف والفلسفة العامة . فالييساريون يرون في أية دعوة لمراجعة التشريعات العمالية الراهنة — والتى تعود في مجملها لحقبة الخمسينيات والستينيات دعوة للإنتقاص من مكاسب العمال لصالح أرباب العمل . وهى دعوة غريبة ، لأنه - في نطاق القطاع العام - لا يوجد « أرباب عمل » بالمعنى الرأسمالى ، وإنما هناك « إدارة » هى الأخرى

من ( العاملين ) وليست من ( الملاك ) ... فالملكية هنا للدولة وليست للأفراد . أما في نطاق القطاع الخاص ، فإن « الواقع العملي » أفرز من الحلول ما جعل بوسع « أرباب العمل » الوصول لما يريدون ، وإن كان ذلك بطرق ملتوية وغير مباشرة وفي ظل مناخ غير مشجع للإنتاج والإجادة والإتقان .

أما اليمينيون ، فإنهم يرون في تشريعاتنا العمالية الحالية كارثة كبرى تحول بيننا وبين خلق وتوفير مناخ النجاح والإرتقاء بالإنتاجية (كيفاً وكماً) ؛ كما تحول بيننا وبين الإزدهار واللاحاق بالأمم الناجحة اقتصادياً .

ولكن هناك فريقاً ثالثاً ؛ هو الفريق الأضعف صوتاً والأقل صخباً في حياتنا العامة ، وهو فريق « المديرين الناجحين » بمعيار العالم المتقدم لا بأى معيار آخر . وهؤلاء لا ينظرون إلى هذه المعضلة من منطلقات أيديولوجية ( سواء أكانت يسارية أو يمينية ) وإنما ينظرون حولهم في كل مكان بعالمنا المعاصر ويتساءلون : أى نوع من تشريعات العمل يسود الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المزدهر ؛ وأى نوع من تشريعات العمل يسود الدول المتأخرة المتخبطة في تراهاات المشاكل الاقتصادية والفشل في الإنتاج والغارقة في الديون والمتسمة - كنتيجة لكل ذلك - بضعف نصيب الفرد ( المواطن ) من مجمل الناتج القومى ؟ وأعضاء هذا الفريق الثالث ، بنظرتهم تلك للمعضلة ، وبالتالي لسبل علاجها ؛ هم أقرب الفرق للنجاح ناهيك عن كونهم أقرب الفرق للموضوعية والعقلانية ؛ إذ إنهم لا يبدؤون النظر لهذه المعضلة من

منطقاتٍ وقوالب فكرية محددة سلفاً ، كما أنهم لا يستهدفون الوصول لنتائج معينة ، وإنما يستهدفون « إستقراء الواقع » والخروج بحكم لا يقبل النقض من خلال مقارنة واضحة بين نظم تؤدي بالفعل للنجاح ونظم أخرى تؤدي - بالفعل أيضاً - للفشل والإخفاق .

فإذا اتبعنا نهج اليساريين ؛ فإننا غارقون لا محالة في طوفان من الكلمات الكبرى والشعارات البراقة ؛ مثل « حماية مكاسب العمال » و« مكاسب الاشتراكية » و « حقوق الطبقة العاملة » و « إنجازات النضال العمالي » ... إلى آخر هذا البحر الزاخر بالشعارات والعبارات الكبيرة والتي لا تستطيع كلها أن تغمض العيون عن حقائق كبرى في واقعنا مثل انحطاط الإنتاجية ( كيفاً وكماً ) وسوء مستوى العمالة وهزال الحرفية والإتقان والإجادة عند عمالنا ؛ ناهيك عن تدنى أجورهم ومستوى معيشتهم ...

أما إذا اتبعنا نهج اليمين المصري ، والذي لا يرى في « حقوق العمال » إلا إنتقاصاً من « حقوق أرباب العمل » ؛ فإننا سنسقط أيضاً في مستنقع « الكلمات الكبرى » والتراشق بالتهم ... ولكننا إذا قمنا بتحليل نوعيات تشريعات العمال في البلدان المختلفة ، فإننا واصلون - لا محالة - لاكتشاف حقائق لا يمكن إنكارها . فمن المؤكد أن السمة الرئيسية للتشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية هي التحيز للعمال في مواجهة « الإدارة » أو « أرباب العمل » عند النزاع ، وكذلك حماية العمال من « الفصل » وجعل « الأجور » و « المكافآت » بمثابة حقوق مقررة لا يجوز للإدارة أو لأرباب العمل تغييرها

والانتقاص منها ... كذلك فإن هذه التشريعات تغل يد « الإدارة » و« أرباب العمل » عن إتخاذ ما يرونه مناسباً من إجراءات وقرارات في مواجهة من يعتبرونه غير مناسب أو غير صالح أو غير منتج أو غير متعاون من العمال .

أما التشريعات العمالية في الدول الغربية الصناعية المتقدمة ، فتجعل من العلاقة بين ( العامل ) و ( الإدارة ) أو ( رب العمل ) صورة أخرى من العلاقات العديدة في المجتمع الخاضعة - برمتها - لقوانين العرض والطلب والحرية الاقتصادية المطلقة . فإذا كان ذلك كذلك ، بقي أن نتساءل أين توجد وتسود التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية ؟ الواقع الذي لا يقبل الجدل ، أن هذه التشريعات توجد في بلدان مثل دول أوروبا الشرقية وكوبا والجزائر وسوريا والعراق ومصر وكوريا الشمالية ... والواقع الذي لا يقبل الجدل ؛ أن هذه التشريعات العمالية ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية لا توجد في دولة واحدة إلا وكانت متسمة بهذه السمات كحد أدنى :

- نصيب للفرد ( للمواطن ) من مجمل الناتج القومي لا يتجاوز ألف وثلاثمائة دولار

- دول مدينة بما لا يقل عن عشرين ألف مليون دولار أمريكي كديون خارجية .

- دول تتسم بخلل كبير بين « الصادرات » و « الواردات » حيث تفوق قيمة الواردات - بكثير - قيمة الصادرات .

- دول تستورد كميات كبيرة من المنتجات والمصنوعات الأولية .

فما الذى يعنيه هذا كله ؟

وما الذى يعنيه - فوق كل ذلك - أن مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى كل دولة من تلك الدول التى تسود فيها تشريعات عمل ذات صبغة يسارية أو اشتراكية هو مستوى أدنى - بمراحل - من مستوى دخل ومعيشة العامل وأسرته فى الدول الغربية الصناعية المتقدمة .

إن المعنى الكبير لهذه الظاهرة ، أن تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية إما أنها سبب هذا الفشل الاقتصادى ( وبالتالى الاجتماعى ) الكبير لتلك المجتمعات ؛ وإما أنها ( وإن لم تكن السبب المباشر لهذا الفشل الاقتصادى الكبير ) عاجزة عن مواجهة هذا الفشل وتحويله إلى نجاح ، بمعنى إما أنها « سبب العلة » وإما أنها عامل لا وزن له ولا دور له فى إصلاح تلك العلة ؛ بل الأرجح أنها عامل تكريس للفشل الاقتصادى وسبب لاستمراره واستفحاله .

كذلك - من المؤكد - أن تشريعات العمل الاشتراكية لا علاقة لها البتة برفاهية العمال والارتفاع بمستوى دخولهم والإرتقاء بظروف معيشتهم ؛ فإن كل الضمانات التى قدمتها تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية ( على كثرتها ) لم تنجح فى تحسين مستوى دخول ومعيشة الطبقة العاملة فى أى مكان وفى أى زمان .

ولكن إذا كانت تشريعات العمل الاشتراكية فاشلة كل هذا الفشل ؛ فلماذا يتمسك بها « العمال » فى بلدان عديدة ( كلها من بلدان العالم الثالث التى تسمى تأديباً بالدول النامية ) ؟ ... الواقع أننا إذا قسمنا الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث إلى ثلاث طوائف : طائفة القيادات

العمالية وطائفة العمال المجيدين وطائفة العمال الفاشلين الذين يعرفون الحقوق دون الواجبات .... فإننا سنجد أن أفراد الطائفتين الأولى والثالثة هم فقط المدافعون - بإستماتة - عن بقاء تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية ... أما الطائفة الأولى ، فلأسباب لا تخفى على أحد ، وهى ذاتها أسباب تميز القادة الحزبيين لسنوات طوال فى المجتمعات الاشتراكية ( مثل الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ) قبل طوفان جورباتشوف : طوفان انهيار الصرح الاشتراكى وسقوط الفكر اليسارى على أرض الإخفاق والفشل والإفلاس الاقتصادى والاحتياج الشديد لمعونات وإمدادات وعطاء الغرب المتقدم المزدهر .

وأما الطائفة الثالثة ( طائفة العمال الفاشلين الذين يعرفون الحقوق دون الواجبات ) : فإن تمسك أفرادها ببقاء تشريعات العمل ذات الصبغة اليسارية أو الاشتراكية هو أمر مفهوم للكافة ؛ فهذه التشريعات هى التى تسوغ بقاءهم وبقاء وجودهم القائم على العديد من الحقوق والقليل من الواجبات .... فبدون هذه التشريعات يكون هؤلاء فى أسوأ الأوضاع . وخلاصة القول - فى هذا الصدد - أن علينا أن ننظر حولنا ونراقب العالم ونهجر كل النظم والفلسفات والمبادئ والدعاوى التى أدت بأصحابها وبمجتمعاتها إلى الفشل والتأخر والفقر والافلاس ، ولأ نعطى أذنأ لرجال الحرس القديم الذين سيقولون لنا : إن العيب لم يكن فى النظرية وإنما فى التطبيق !.... لأن جوابنا يجب - عندئذ - أن يكون التطبيق الناجح لأفكار متنازع بشأنها



أجدى وأنفع من التطبيق الفاشل لأفكار يظن البعض أنها سليمة في جوهرها ... وما السياسة — في الواقع — إلا فن إدارة الأحداث والمواقف وليست فن الكلام والشعارات ... لاسيما في ظل عالم لا يعرف للنجاح أى معنى إلا المعنى الاقتصادي — وهو محق في ذلك بلا حدود .

(سبتمبر ١٩٩٠)



١٥٣

آلام القاهرة  
بين طفرة التمدن وانعدام  
التخطيط



تثنى القاهرة - كواحدة من أكبر مدن العالم - من الأم العديدة من المشاكل والأمراض التي قد تبدو للناظر وكأن كل منها ممرض قائم بذاته وله أسبابه وبالتالي يجوز علاجه منفرداً عن سواه ، والحق أن تلك الأمراض العديدة هي محض أعراض لعدد قليل للغاية من المشاكل والمسببات ؛ ولكن نظراً لضخامة واتساع الصورة وتظراً للكثافة السكانية العالية للمدينة وتظراً لكون موجات الحياة في مدينة عملاقة كالقاهرة هي بطبيعتها موجات عالية متلاطمة فإن العين غير الدقيقة كثيراً ما تخطئ بين الأعراض والأمراض . أما الواقف على دقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تاريخ تطور مدينة القاهرة خلال نصف القرن الأخير فإنه لن يجد صعوبة في أن يصف حال القاهرة الراهنة كمثال مجسم دقيق لواحدة من أكبر حالات التمدن المبستر والسريع والذي لم يمر بالمراحل الطبيعية للتمدن مع إنعدام - لا مثيل له - للتخطيط .

فتمتد أربعين سنة كانت القاهرة إحدى العواصم الكبرى ؛ ولكنها كانت في نفس الوقت ذات تعداد معقول ( نحو مليونى نسمة ) وكانت مرافقها التي ضمنت لخدمة عدد من السكان لا ينبغي أن يتجاوز هذا الرقم قادرة على الوفاء بالاحتياجات وإن بدت وكأنها بلغت أقصى حد لإمكاناتها . أما القاهرة اليوم فمدينة عصف بها رياح التمدن السريع

الذى استشرى واستفحل في غيبة التخطيط السليم وفي ظل وافدين لا ينتمون حضارياً لإطار الحياة في مدينة القاهرة . أما المصدر الأول لتلك الطائفة الكثيفة من المشاكل والمشاكل فهو كما أوردت آنفاً أن نمو القاهرة السكاني لم يصاحبه ( أو بالأحرى لم يسبقه ) نمو تخطيطي . وهكذا فإن المدينة التى كانت مزدهمة بمليونين من البشر وجدت نفسها مرغمة على إستيعاب ما لا يقل عن عشرة ملايين فوقهم يستعملون نفس المرافق ويسيرون في نفس الطرق وفوق نفس الجسور ويذهب أبناؤهم لنفس المدارس ويتعاملون مع نفس الأماكن والمواقع في ظل غيبة كاملة للتخطيط المصاحب ناهيك عن التخطيط السابق . ولا شك أن تعاملأ أفضل قد لوحظ في السنوات الأخيرة مع ذلك الجانب من جوانب المشكلة الأساسية وإن كان تعاملأ يعيبه أنه لا ينطلق من رؤية شمولية متكاملة لحقيقة المرض وهوية العلاج .

أما المصدر الثانى لتلك الحالة القاهرية المستعصية وهو المصدر الأشد خطورة والأصعب علاجاً فيكمن أن فلول الوافدين والتى بلغت نيفاً وعشرة ملايين واحد جديد كانوا في معظمهم يمثلون نموذجاً حضارياً جدد مختلف عن النموذج الذى كان يسكن القاهرة من قبل . فخلال عقدين ليس إلا من الزمن شهدت القاهرة هجرة ملايين من الوافدين الجدد إليها كانوا بالأمس القريب أبناء قرى بسيطة بدائية ذات حظ شديد التواضع من التمدن في إطار زراعى أقرب ما يكون لإطار القرون الوسطى فإذا بهم وكأنهم قد ألقى بهم في قلب مدينة واسعة عصرية تموج بالحركة . أما هؤلاء الوافدين وإن حاولوا على

السطح أن ينتموا للنموذج الحضارى القاهرى إلا أنهم ظلوا يحملون في طيات أنفسهم ومن وراء كل مسلك من سلوكهم النموذج الحضارى للقرون الوسطى والذى أتوا به للقاهرة يحملونه في دمائهم فكل فلاح بسيط جاء للقاهرة ومعه جيش من القيم القروية : فإحساس الفرد منهم بالآخرين وبحقوقه وموقفه من الشعور بالوقت وقواعد المرور في الطريق وبعض الحريات مثل حرية الاستماع إلى المذيع ... كل تلك القيم تختلف ما بين القرية المنتمية للقرون الوسطى وبين المدينة التى تحاول الإنتماء للقرن العشرين وتكون نتيجة الصراع هى تلك الخلطة الغريبة بين قيم القرى البدائية وأساليب الحياة فى المدينة العصرية . ثم يأتى دور الدولة غيرُ الفعال فى تطبيق القوانين وإلزام الناس بالنظم مع موجات المشاكل الاقتصادية لتجعل الصورة غايةً فى الغرابة : أما المدينة فتبدو وكأنها من مدن القرن العشرين ... وأما الأفراد فمعظمهم يحمل فى نفسه قيم ولّت ويعيش فى المدينة بنفس أساليب حياته فى القرى البدائية ... وأما الدولة فبينها وبين الإدارة المتسمة بالكفاءة فى إدارة الموقف أميال وأميال .

ورغم أن الصورة تبدو بالغة التعقيد ، ورغم ميل الغالبية العظمى للاعتقاد باستحالة بلوغ التغيير المنشود وبأن العلاج الكامل الشامل أيضاً مستحيل ؛ فإن الواقع أن الخروج من أزمة هذه المدينة ممكن وميسور للغاية إذا توفر الاقتناع الكامل بأن حلول الترقيع لا تفيد وإذا توفر - أيضاً - الإيمان بلزومية وجدوى وفعالية الحلول الجذرية والتى أصبحت طبيعتنا المصرية الراهنة تخشاها وتأبأها . وعلى سبيل المثال

فإن تنظيم البرلمان في مدينة القاهرة وإن كان يبدو أمراً أدنى ما يكون للإستحالة إلا أنه في واقع الأمر ممكن بشكل مطلق إذا توافر فكر غير تقليدي يقوم على أساس إلزام الكافة بأداب المزور في الدول الغربية على إصرار مطلق على عدم التجاوب مع مئات العادات السيئة التي شاعت في حياتنا الموروثة خلال السنوات الماضية وفي المقابل فإن كل الحلول التي لا تقوم على أساس جذري من رفض ما هو سائد فإنها غير عملية لتحقيق الهدف المرجو.

وإذا كان وفود مالايين المصريين من القرى يتراثهم الذي ينتهي للقرون الوسطى هو أكبر أسباب مناساة الطرق المصرية وما يشيع فيها من قيم عتيقة وبداية فإن الزعم بأن التطور المطلوب يحتاج لمئات السنين هو الزعم خاطئ فإن فرض القانون بالقوة المطلقة المتسمة بالجزامة والفزاة والجيدة والغدالة كفيل بإرغام الناس في المرحلة الأولى على إتباع القانون كما أنه كفيل في مرحلة تالية بتحويل الإذعان إلى إيمان وإقتناع بجدهوى النظام وليكن قولاً كهذا يصبح عديم المعنى والمغزى والفحوى إذا انعدمت القدوة الصالحة.

(أغسطس ١٩٩٠)



٧٤

ما بين حربين

(١٩٦٧ - ١٩٧٣)



لم ينتصف نهار يوم الاثنين الخامس من يونيه ١٩٦٧ إلا ومصر قد  
إنكسر جيشها أسوأ إنكسار عرفتة في تاريخها القديم والحديث على  
السواء ... ومع إنكسار الجيش إنكسرت نفوس وآمال وإعترى الملايين  
من العقول والصدور حزن أسود هائل ؛ وعرف المصريون وجعاً وألماً  
وهواناً لم يعرفوه من قبل ، وإنخفضت رؤوس وهامات ، وخيم فوق  
مصر أسى شديد ، وتحول النور إلى ظلام ، والأمل إلى يأس ، والفخر  
إلى عار ... وانطلق آلاف المصريون مهاجرين بأنفسهم وجراحهم  
وهزيمة هذه الأنفس إلى شتى بقاع الأرض .

وعلى كثرة ما كتب الكتاب والشعراء عن ذلك الشعور الميرير  
بالهزيمة والعار والهوان وإمتلاء الجرح بالملح والفم بالماء ( كما كانت  
العرب تقول ) ؛ فإن أحداً لم يعبر عن ذلك بمثل ما عبر به الشاعر  
الراحل أمل دنقل عندما تساءل عن كيفية تنفسنا للنسمة التي تأتي  
من الشرق - مارة بمخيمات الأعداء في سيناء - دون أن تحترق الرئة !

وفي يوم السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ يعرف المصريون -  
ويشهد العالم كله على ذلك - شعوراً مناقضاً لشعورهم يوم انكسار  
جيشهم وهوان شأنهم وضياع حلمهم : يوم الخامس من يونيه  
١٩٦٧ . فنفس الأبناء ( ومن نفس الجيل ) الذين فروا منسحبين في  
فيافي سيناء يوم الخامس من يونيه سنة ١٩٦٧ ... وقوات إسرائيل

تحصدهم - بالآلاف - وهم يوالون الأدبار ... وقد إنفرط عقدهم وعقد قيادتهم ... هم هم نفس الأبناء ( وبعد ست سنوات فقط ) الذين يفاجئون إسرائيل المتحصنة وراء حدود آمنة صنعتها بأيديها ( خط بارليف ) من وراء حدود أخرى أشد توفيراً للأمن ( قناة السويس ) فيبيادرونها بالهجوم الذى أحسن الإعداد له كما أحسن تنفيذه ... فى ظل قيادة تعى ما تفعل ... وفى ظل روح قتالية شهد العالم بروعتها ... ورغم أن الفارق بين اليومين هو ذات الفارق بين النذل والكرامة ... بين المهانة والعز ... بين الهزيمة والنصر ... بين العار والفخر ... بين سواد الليل ونور النهار ... فإن آلاف المصريين المعاصرين لا يخلطون من إلتماس العذر لفضيحة الخامس من يونيه ... وكيل التهم لفخر السادس من أكتوبر . بل إن كاتب هذه السطور لا يغالى إذ يقول أن البعض منا يُفضل الخامس من يونيه عن السادس من أكتوبر !

ولا شك عندنا إن ما حدث يوم الخامس من يونيه كفيل فى أية أمة تسود فيها الديمقراطية ... وينتشر فيها نور العلم ( لا ظلام الأمية ) ... بأن يجعل صفحة رجال هذا اليوم سوداء من غير بصيص نور من أى شكلٍ ومن أى نوع من الأشكال والأنواع ... ولا شك عندنا أن الأمم الناضجة هى التى لاتنغمس فى الحديث عن الملابس والنوايا والظروف ... ولا تعرف معياراً لتقييم من إنتدبتهم لخدمتها من الرجال القادة والزعماء غير ( معيار النتيجة ) . فأياً كانت نوايا وملابس بنيتو موسولينى أو هتلر ... فإن شعوبهما لا يذكران لهما إلا انهما ضيعا بلديهما ... وإنتهت مسيرتهما بالهزيمة الذكراء ... وأياً كانت

نوايا وملابسات ونستون تشرشل وإيزنهاور وجوزيف ستالين ...  
فإن شعوبهم لا وإن تذكر لهم إلا إنهم — في النهاية — حاربوا  
وانتصروا... والتاريخ لا يذكر لنا شعباً إلتمس من الأعداء لقائه الذي  
بلغ بنفسه وبهم أبعد حدود الهزيمة والخسران والهوان كما يفعل  
بعضنا عندما يحاول أن يصور هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧  
وكانها قضاء مبرماً أو نتيجة حتمية لا لفشل سياسة قادة مصر يومئذ  
وإنما هي نتيجة حتمية لتآمر القوى العالمية المناهضة لقيادة مصر يوم  
ذاك !

وهو أمر مؤسف كل الأسف — فالعار كل العار والهزيمة كل  
الهزيمة والفشل كل الفشل هي الأوصاف الحقيقية لخزى ذلك اليوم  
الخامس من يونيو ١٩٦٧ ... والفخر كل الفخر ... والنصر كل النصر...  
والنجاح كل النجاح ... هي الأوصاف الحقيقية لقرار العبور ومنفذى  
هذا القرار الذين أخرجوا النفس المصرية ( ليس فقط أمام العالم وإنما  
أمام ذاتها ) من بؤرة الذل والعجز والخزى إلى أرض الكرامة  
والقدرة... فسلام على أرواح من راحوا في حرب كانوا هم أشرف ما  
فيها، لأنهم لم يشاركوا في فضيحة تسبب هذا اليوم الأسود ... و سلام  
على من أعد ليوم العبور واتخذ قراره .... وقاد رجاله ... و سلام على من  
شاركوه تلك الملحمة : ممن عاشوا منتصرين ... أو استشهدوا  
مكرمين...

ودعاء لله أن ينجى مصر من عقول وأيد تلك العصاة التى تحكمت  
في أمورها حتى كلل عهدها بيوم الخزى الأكبر ... ولا يزال بعض منهم

يحاول أن ينال إقتناعاً بإعطائهم فرصة أخرى لي تجربوا نمطهم في  
الحكم ! ... أو بالأحرى نمطهم في الفشل والهزيمة والخسران والذل  
العظيم والهوان .

( يونيو ١٩٩٠ )

خطاب مفتوح  
لقوى المعارضة في مصر





السادة الأفاضل رؤساء وقادة أحزاب المعارضة في مصر :

لا شك - عند كاتب هذه السطور - أنكم جميعاً تشتركون في توحى غدٍ أفضل لمصر وكل المصريين ... ولا شك - عند كاتب هذه السطور - أيضاً أنكم لا تقبلون لمصر أن تستمر أوضاعها طويلاً على ما هي عليه الآن ، ناهيك عن تدهورها وإتجاه سفينة حياتنا العامة - بفعل رياح وعواصف وأمواج المشاكل العديدة التى تذخر بها حياتنا - صوب صخور الفشل التى هى جديرة بتحطيم الآمال الكبار لكل المصريين فى غد أفضل ومستقبل أكثر ازدهاراً وإستقراراً .

وإنطلاقاً من ذلك اليقين ، فإن كاتب هذه السطور ( والذى يعترف بحقكم الكامل فى الإختلاف والمعارضة ) يتطلع إلى قاعدة من الإتفاق الرئيسى حول أساسيات لا بد وأن يكون الإختلاف بشأنها بداية مستقبل غير آمن ...

فمن جهة أولى ؛ فإن من اللازم والمحتم أن نتفق جميعاً ونقر بأننا نريد لمصر أن تنمو وتستمر وتستقر كدولة عصرية يحكمها ( العلم ) و(الديموقراطية ) لا ( الجهل ) و ( الشيوقراطية ) . ويتفرع من وجوب إيماننا جميعاً بهذه المسألة ، أن نكون صفاً واحداً فى مواجهة التطرف الدينى والدعوات السلفية والأصوات التى تدعو للسباحة ضد تيار الزمن والعلم والتقدم والحضارة . وهذا الإتجاه لا يجب أن يفهم - قط

- أنه إتجاه لتفريغ صدورنا من الإيمان بالله وبالإسلام ( للمسلمين ) وبالمسيحية ( للأقباط ) ... فالإيمان بالله والدين لا يجوز أن يكون - إلا في ظل عقول مظلمة ونفوس شائثة - نقيض ( العلم ) و ( الديمقراطية ) و ( الإحترام المطلق ) لحریات وحرمات وديانات الآخرين ... لا من باب « التسامح » و « العفو » ، ولكن من باب الحضارة والإنسانية والدين السليم .

وانطلاقاً من إيماننا كافة بهذه المسألة ، فإن علينا جميعاً أن نقول - وبصوت واحد - للحكومة : إننا نؤيدك كل التأييد بل وندعوك لوضع حدٍ بالغ الحسم والردع والمنع لمحاولات تلك الثلة الأثمة ( ذات العقول المظلمة والعقول الغائمة ) والتي لا يمكن أن تكون لأفعالها نتائج إلا تلك النتائج التي شاعت على أرض إيران ولبنان خلال العقدين الأخيرين من الزمان .

ومن جهة ثانية ؛ فإن من اللازم والمحتم أن نتفق جميعاً ونقر بأن أساليبنا في التحاور السياسى والإختلاف فى الرأى منذ بدء التجربة الديموقراطية الحالية خلال النصف الثانى من السبعينيات كانت أساليباً تتسم فى كثير من الأحيان بالدموية والهمجية وأقصى درجات الإنفعال مع مسحة قبلية لا تخطئها عين المراقب الخبير بال جذور القبلية لمعظم المجتمعات العربية ... لا سيما مع غياب الحريات وإختفاء الديموقراطيات لسنوات وسنوات . لا شك أن من حق البعض أن يقول: إن ذلك كان طبيعياً بالنسبة لمن لم يتمرسوا على الحريات والديموقراطية ، ومن عاشوا طويلاً فى ظلال شجرة الحكم الشمولى

الأوتوقراطية حيث ( الحاكم ) سلطان مطلق لا يشاركه أحد في الحكم أو في الحكم على الحكم ! ولكن من الطبيعي أيضاً أن يقف عدد من العقلاء ليقولوا : كفانا مراهقة سياسية ، ولنبدأ جميعاً مرحلة أخرى من احترام الغير والبعد عن الترشق والطعن بالتهمة وإلقاء القول على عواهنه ودمغ الآخرين بالخيانة والعمالة والانحراف ... في وقت يجب أن يكون أقصى ما يحق لنا أن نتهم الآخرين به هو ( الخطأ ) لا أكثر ولا أقل . والدعوة هنا لمن عرفوا في تاريخنا الحديث باسم ( حزب الصخب ) ليشارك في تصحيح المسيرة والحيلولة دون استمرار بعضنا في الحوار المتدنى العامر باتهامات العمالة والخيانة ... إلى آخر القاموس الشهير الذي طالما وجد أسواقاً واسعة له في إذاعات مصر والعديد من البلدان العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية .

ومن جهة ثالثة ، فإن علينا جميعاً أن نتخلى عن عمليات التهيج الشعبى والإثارة بهدف الوصول بالمجتمع لدرجة الغليان وذلك كلما همت الحكومة بإتخاذ إجراء ( قد تراه المعارضة خاطئاً - وهذا حقها ) ... فإن مصر لا تتحمل هياجاً شعبياً أو فورة إثارة من أى نوع من الأنواع .

ومن جهة رابعة ، فإن على قوة المعارضة أن تراجع أسلوبها في الحكم على الماضى القريب ، وبالذات على شخصياتنا العامة قبيل سنة ١٩٥٢ وإبان حقبة الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر وأنور السادات ... فإن الامعان في حملات الهجوم الشخصى العنيف على معظم رجال تلك السنوات لن تكون له نتيجة أسوأ من فقدان الأجيال

الناشئة ( كل الثقة ) في ( كل أحد ) وضياع ( القدوة ) وغياب الإحساس الحقيقي بالوطنية والمصرية . ويكفى أن يراجع المراقب ما نشرته صحف المعارضة — بكل إتجاهاتها — عن الزعيم الراحل العظيم أنور السادات ( منذ رحيله في أكتوبر ١٩٨١ ) ليدرك المرء بشاعة هذه الروح الهدامة وما يمكن أن يكون لها من وخيم العواقب على عقول ونفوس وقلوب الناشئة من المصريين . فأيأ كان رأى الإنسان في أنور السادات ومعظم قراراته ، فإنه لا يحق لمصرى حقيقى أن يذكره — بخير أو بسوء — إلا بعد الإقرار بعملقة قراره خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعملقة قراره إنهاء قسط كبير من دور الدولة البوليسية ... كذلك من سوء الطالع ألا يذكر له البعض تحرير سيناء — بالحرب والمفاوضات ... — كما سوف ينبغى علينا — بنفس الروح — أن نذكر لحسنى مبارك تحريره لما بقى محتلاً من التراب الوطنى بالمفاوضات الناجحة .

فإذا إتفقنا على تلك المحاور الكبرى كان من حقنا — المشروع كل المشروعية — أن نختلف حول آلاف الأمور والمسائل والمواضيع ، دون أن يخرجنا الإختلاف من دائرة التحضر ... ودون أن يكون من شأنه أن يدفعنا للهاوية .

( مايو ١٩٩٠ )

٥٦

## أخلاق الثعالب



قال الأول للثانى :

لا أعرف ماذا جرى للمصريين سواء منهم الذين يعملون في المناصب العليا أو الذين يشغلون الوظائف العادية بشتى مراتبها ... فقد شاعت روح التآمر والنميمة والوشايات بشكلٍ غريب وبدرجة لا أظن أن أحداً في الخارج يستطيع تصورَها .

فقال الثانى :

يُخيل لى أحياناً أن كل رجل من شاغلى المناصب الكبرى في مصر أصبح ينفق تسعة أعشار وقته إما في نسج المؤامرات وأحاديث النميمة والوشايات وإما في مواجهة ذلك في محاولة مستميتة للدفاع عن الذات...

فقال الأول :

معنى ما تقول أن تسعين في المائة من الوقت والجهد والإمكانات والطااقات موظف لخدمة هدفين : المناورة والاستمرار ...

فقال الثانى :

لا يساورنى شك أن نسبة تسعين في المائة التى ذكرتها هى نسبة متواضعة للغاية . فإن جل شاغلى الوظائف العليا غارقون في متاهات التآمر ( إما صنعاً أو مواجهة لها ) ... أما النميمة ونقل الكلام ( بالتحريف ) والوشايات فغابة ذات أشجار كثيفة تعوق سيقانها تدفق الحركة للأمام .

فقال الأول :

ذكرتني بأحد الأجانب الذين أقاموا أكثر من خمس سنوات في مصر  
كان خلالها يشغل منصباً هاماً ؛ إذ قال لي ذات يوم - قبيل رحيله -  
يُخيل لي أحياناً أنكم أنتم المصريون مثل مجموعة كبيرة من الناس  
تجمعت في ملعب رياضي كبير للمنافسة في العدو ( الجري ) ولكن  
عوضاً عن بذل الجهد من أجل الفوز تنافس الجميع في إعاقة وإسقاط  
الجميع ، فإذا بكل مشارك يمد ساقه لإسقاط أكبر عدد من  
المشاركين...

فقال الثاني :

أعرف شخصياً أكثر من عشرين مصرياً من أكثر الناس قدرة  
وموهبة وإمكانات عقلية وفكرية وخبرات نادرة ... تركوا مصر جميعاً  
بسبب سموم هذه الروح المتفشية : روح التآمر والنميمة والوشايات...  
فقال الأول :

أما أنا فقد لاحظت أن الجميع وإن كانوا يشاركون في لعبة الإعاقة  
والإسقاط للكل ... في ظل رياح عاتية من التآمر والنميمة والوشايات ،  
فإن هناك « عداوة » خاصة للطموحين الذين يجاهرون بطموحهم .  
فبينما يسلم المجاهر بطموحه في واقعنا يتحول إلى هدف لكل قوى  
التآمر والنميمة والهدم بأضعاف ما يمكن لأي خيال أن يتصور .  
فأردف الثاني كملاً : حقاً ما تقول ! ... فإنني أعمل في مكان  
يهاجم فيه شاب ذا إمكانات فذة لا مثيل لها بتهمة أنه يسعى لتولي  
منصب هام ومرموق !... وكأنه متهم بتكوين عصابة لإقتراف الجرائم



الكبرى ... وهذا الشاب صديق لى ... وكارثته أنه لا يخفى طموحه ... فهو إنسان يظن أن إخفاء الطموح « جبن أخلاقى » وعندما حدثته عن التهمة التى تلصق به ويحارب من أجلها باستمرار ... ويضرب بسببها تحت الحزام ( كما يقول الرياضيون ) كل يوم وليلة ... لم ينف التهمة.. وإنما استغرب قائلاً : إن ما يتهموننى به هو جزء على ألف جزء من طموحى : إننى أظن أننى قادر على إصلاح الكثير من عيوب واقعنا الكبرى !!! ... فلما قلت له : إياك والمجاهرة بذلك قال : إياك أنت وأن تظن أنى أخاف التآمر والهدم والوشايات إننى لو أخفيت أفكارى عن هؤلاء لتضليلهم ثم نجحت - كما أريد - فإننى لن أَرْضَى عن نجاحى هذا لأنه تحقق بسلبهم وأسبابهم : التآمر والتخابث وأخلاق الثعالب !

فقال الأول : وماذا تتوقع لصاحبك هذا ...

فرد الثانى قائلاً : إخفاق ما بعده إخفاق !

.....  
.....

حول « الأول » إتجاه الحديث قائلاً : ولكن المأساة الكبرى أن الناس أصبحت تطلق وصف « السياسى البارع » عمن تكاملت فيه هذه الصفات التى نتحدث عنها ، فالسياسى البارع أو الماهر - فى إعتقادهم - هو الذى يستطيع البقاء والتفوق عن طريق قدرته على الفوز فى لعبة التآمر والنميمة ونقل الكلام والوشايات ... والإلتحاق - فى الوقت المناسب - بالجانب الرابع . بل إن شخصاً وصف لى منذ أيام أحد

المشتغلين بالحياة العامة بأنه سياسى ماهر لأنه من جهة « مستمر في اللعبة » ومن جهة ثانية « مناوئ ماهر » .

فعلق الثانى مقاطعاً : أوافك على أن الناس تعتبر السياسى الماهر هو من كان متسماً بالقدرة على ( الاستمرار ) و ( المناورة ) ... ولكنه مفهوم خاطئ تماماً ، ففائدة أو جدوى هاتين القدرتين ( القدرة على الاستمرار والقدرة على المناورة بمهارة ) لا تعود على المجتمع بشيء ولكنها تعود على صاحبها فقط بفوائد شخصية . فإذا كنت — ممن يتوقعون من كل من تصدى للخدمة العامة أن يكونوا ( خادماً ) للمجتمع لا ( سيداً ) له ، فإنك لابد وأن ترفض إعتبار الإنسان ( سياسياً ماهراً ) لمجرد إتسامه بالقدرة على ( الاستمرار ) و ( المناورة ) . إن السياسى الناجح أو الماهر فى اعتقادى هو من يؤدى الخدمة العامة بالشكل الأفضل ( بالمقارنة بما هو منظر ومتوقع ومتوخى وليس بالمقارنة بالآخرين ) .

فقال الأول : لو صح ما نقول الآن ، فإن معناه أن عدد السياسيين فى بلدنا قليل جداً ...

فقال الثانى : إذا إعتبرنا أن النجاح فى أداء الخدمة العامة هو معيار الحكم على ( المديرين ) و ( الساسة ) ... فلا شك أن عدد ( المديرين القادرين ) و ( الساسة الناجحين ) فى واقعنا قليل للغاية ! .

.....

.....

غير الأول اتجاه الحديث للمرة الثانية عندما قال : ولكن ... ما الذى

يجعل الرؤساء في معظم الجهات والادارات والمصالح وما فرقها وما تحتها يعيشون « الإستماع » للوشايات وأخبار الناس ... بل ويبدلون الجهد والوقت - بلا حدود - في إستقاء المعلومات عن عيوب أو نقائص أو ذلات الآخرين ! ... إننى أسمع - مثلك عن عشرات بل مئات المسئولين، على كافة المستويات ، تحركهم « نصائح » و « كلمات » أو بالأحرى وشايات مساعدين لا وزن حقيقى لهم .

فقال الثانى : لاشك عندى أن سبب ذلك يعود لسبب واحد كبير هو ضياع الحرية من حياتنا لسنوات طوال ... فمع ازدياد الحرية وإستتاب الديمقراطية وتؤكد الناس من استقلال أرزاقهم عن آرائهم تنتهى دولة التآمر والوشايات ... دولة الأقزام وصغار الرجال ... ولاشك عندى أن ضرب القدوة من عدد من القيادات قادر على إحداث تغيير هائل فى هذا المجال ... فالخفافيش لا تعيش إلا فى الظلام ... ونور المبادئ ( من جانب القادة والقدرة ) كفيل بسحق بل وسحل أخلاق الثعالب !

قال الأول : ولكن يصعب على أن أتصور أن الأغلبية العظمى من رجالنا المشتغلين بالحياة العامة قد أصبحوا على هذه الدرجة من «الوصولية» ؟ فقال الثانى : أولاً : التعميم خطأ كبير ، فالقول بأن « كل رجالنا » أصبحوا هكذا ، خطأ جسيم ويشكل فى حد ذاته مبرراً للأجيال الجديدة لاتباع نفس الدرب : الوصولية والإنتهازية والغائية ... فلا شك عندى أن عدداً لا يستهان به من رجالنا المشتغلين بالحياة العامة هم أصحاب مبادئ ويتوخون المصلحة العامة ... ولكن المشكلة أن مصر

(منذ الخامس من يونية ١٩٦٧ ) تعاني اجتماعياً من مرض بالغ  
الخطورة هو « شيوع قيم الإضمحلال وروح الهزيمة » ولا علاج لهذا  
المرض إلا بضرب القدوة الصالحة - ولا أعنى بالقدوة الصالحة « القدوة  
السلبية » التي تكتفى بعدم إتباع طرق الثعالب والحواء ، وإنما تزيد  
على ذلك رفضها العلني لأخلاق الثعالب وتدميرها لها . إننى ممن  
يؤمنون بقدرة القدوة بلا حدود ... ولا تنسى كلمة القائد البريطاني  
الشهير ولينجتون الذى هزم نابليون بوناپرت فى معركة ووترلو سنة  
١٨١٤ ، فقد جسم ولينجتون أثر رجل واحد على الجموع بقوله : ( إن  
جيشا بدون نابليون هو جيش تنقصه أربع فرق ) ....

فقال الأول : ولما نستشهد بولينجتون وعندنا فى حضارتنا قول  
أبلغ وهو قول الإمام على بن أبى طالب :  
( رب همة أحييت أمة ) .

( يوليو ١٩٩٠ )



## بين اليأس والرجاء (حوار)



هذا حوار حقيقى دار ذات مساء بين ثلاثة ( وربما بين اثنين ... وربما بين واحد وذاته ) على مسمع من صديق كبير سبق المتحاورين فى السن والتجربة وإن شاركهم عمق الفكر وموسوعية القراءة وحب المعرفة .

قال الأول : تلح علىّ هذه الأيام فكرة مؤداها أننى أخطأت عندما عرضت على منذ سنوات فكرة العمل بالخارج ... فأنا مهندس متخصص فى صناعة الـ ... ؛ وفى منتصف السبعينيات عندما كان زملائى - بالعشرات - يتركون مصر للعمل بالدول العربية الثرية ؛ رفضت بشدة أن أفعل مثلما فعلوا ... وقلت لنفسى يومئذ : لتكن غايتهم الأموال ... بينما أبقى هنا لأحقق النجاح فى هذه الصناعة التى تخصصت فيها وأتقنت عملى فى مجالها ... واليوم : يلح على الشعور بأننى أخطأت كل الخطأ : فلا هم خسروا بهجرتهم ... ولا أنا ربحت من البقاء ... وما هى الصناعة التى أعمل بها لا يبلغ مقاماً عالياً بها إلاّ الخائبون المنافقون الذين أجادوا المداهنة ! أما الذين أتقنوا العمل فقط... وركزوا جهدهم فى التعليم والتقدم والإجادة والإتقان ... بما فى ذلك الذين نجحوا عالمياً أعظم نجاح .. فلا مجال لهم لانهم لم يشتركوا فى جوق ( فرقة ) الرياء والمداهنة ...

وقال الثانى : أما أنا ... فعلى خلافاك ... سافرت إلى بلاد الحضارة

(وليس إلى بلاد المال الوفير) ... فتعلمت (فن العلم) و (فن العمل) ... من معين الحضارة الأكبر ... ونجحت هناك أعظم نجاح ... وعندما طلب منى البقاء هناك لم أتردد لحظة واحدة في الرفض إذ أثرت العودة إلى بلدى وأنا على يقين كامل أن نجاحى فى أعظم دولة فى العالم سوف يستحسن أعظم إستحسان فى بلدى ومن أهلى وأن هذا النجاح سيكون سبب إقتناع بلدى بقدراتى وإمكاناتى وأن ذلك كله سيجعلنى أقابل بالتشجيع والاستحسان والتأييد ... وإننى لذلك سأجد لنفسى الدور الأكبر وسيتاح لى أن أشارك فى تطوير بلدى من خلال مكان مناسب ... ولكن عدت لأجد الاستهجان محل الاستحسان ... والإستهانة بى وبعلمى وعملى وقدراتى وإمكاناتى محل التقدير والتشجيع ... بل ووجدت من العرقلة والاعاقة ما لم يخطر لى ببال ... أما ما حلمت به من إيمان بلدى وأهلها بى ... فقد وجدت بدلاً منه الحقد والاستخفاف والعداء واتهامى بأننى أصبحت غريباً فى أفكارى ... غريباً فى أطوارى ... وإننى ما عدت أصلح لهذا البلد ... ناهيك عن مواقع النجاح والقيادة فيه ... -إننى أحياناً أتساءل - وفى حلقى غصة هائلة والم شديد - ما معنى أن تعترف بى أكبر شركات العالم وجامعاتها كأحد أفضل العقول وكصاحب أعظم القدرات فى مجالى ... أما بلدى فتنكر ذلك كله وكأنها تشطبه بجرة قلم خاطفة !

وقال الثالث : أما أنا ... فسافرت إلى الجهتين : بلاد المال ... وبلاد الحضارة ... وعملت فى كل منهما ... ونجحت ... وتفوقت ... واكتسبت الكثير من العمل والخبرات والمهارات ... ثم عدت لتخطفنى إحدى



الجهات ببلدنا وتضعنى فى مكان ومكانة كنت أحلم بهما ... ولكن لم تمض إلا شهوراً معدودة حتى كنت خارج اللعبة بالكامل ! ... لقد ظننت أننى أستطيع أن أفكر وأعمل بمنطق البلاد التى عشت فيها : أخطط بمعزل عن المصالح والعواطف والعلاقات ... وأعمل بمعزل عن الخواطر والصلات ... ولا أتوخى إلا الإنجاز والإتقان ... ورفضت المشاركة فى اللعبة السائدة : لعبة العلاقات والروابط الشخصية وتبادل الخدمات والمصالح والانضمام لمجموعات القوى والتصرف ... لقد أردت بإختصار شديد أن أكون علمياً فى بيئة غير علمية بشكل مطلق ... وأن أكون مستقيماً وسط آلاف المنحرفين ... وأن أكون جاداً وسط آلاف الهازلين ... وأن أتقن عملى وسط آلاف غير المتقنين ... وأن أدير ظهري للمجاملات وتبادل المصالح ومصالحة الواقع كما هو ... فإذا بى كما ترون : على قارعة الطريق !

عاد الأول للحديث فقال : يُخيل لى أحياناً أننى أضعت حياتى بسوء تقديرى للموقف وبسوء اختيارى ... وحتى لو أردت الآن ترك الملعب : فإلى أين ؟ ... وكل البلاد العربية تتخلص من الأعداد الكبيرة من الأجانب فيها ... ولا تكاد فرصة واحدة توجد . وأما الثانى فقال : وأنا أيضاً .. أفكر كل يوم وليلة فى العودة إلى البلد التى قدرتنى ... وهى اليوم أكبر دول العالم بلا منازع ... وكل الدول تعترف بتفوق نظامها ؛ وحتى عدوها التقليدى الكبير إنهار وسلم بالحقيقة : حقيقة تفوقها وفشلها ! ولكننى لا أزال غير قادر على إتخاذ هذا القرار : إن روحى وعقلى وقلبى مثل شجرة معمرة يصعب عليها أن تنتقل لمكان آخر ،

لاسيما في ظل شعور بالوطنية وحب هذا المكان لم يعترهما نقص أو فتور رغم كل المحن ... ورغم طوفان الحقد ممن إن قِيمُوا بمقياس الدول المتحضرة لم يحصلوا على درجة واحدة من ألف درجة للنجاح !  
وأما الثالث : فقال : وأنا أيضاً في ذات حيرة ... ولا أعرف كيف سيكون قرارى ؟ ولكننى أعرف يقيناً قوة مناهضة هذه « العصابة » لكل من كان مختلفاً ... لاسيما إذا كان ذكياً وقادراً وكفئاً !

قال الأول : ذكرتنى بكلمة قالها لى أكبر كاتب صحافى فى مصر (شفاه الله) وهو يحدثنى حديثاً خاصاً منذ سنه تقريباً ... لقد قال لى : إن أكبر ذنب لا يغفره الفاشلون ( وهم كثرة غالبية ) أن ينجح إنسان نجاحاً حقيقياً ... أى بغير وسائلهم : وسائل المداينة والرياء والتملق والتسلية ... والجرم الأكبر عندهم هو نجاح الصغار فى السن ... فهو ذنب مضاعف وجرم لا يغتفر ولا رد لهم عليه إلا بالهدم وإهالة التراب!

استمر الحوار على مرارته حتى إنتبه المتحدثون الثلاثة لوجود رابع لهم هو أكبرهم سناً وأكثرهم خبرة ... والوحيد بينهم الذى لمع اسمه وبرق وظل محتفظاً بلمعانه وبريقه منذ نيف وثلاثين سنة ... فلما إنتبهوا إليه ... التفتت وجوههم نحوه وتساءلوا فى نفس واحد : أفدنا يااستاذ ... ما العمل ؟ ... ابتسم الكاتب الأكبر لساتليه وهو يقول : العمل أن تظلوا على ما أنتم عليه : استمرار فى الاختلاف ... واستمرار فى استهجان الواقع السائد ... واستمرار فى رفض المشاركة فى لعبة سقيمة لا يوجد من لا يعرف أنها بلغت من الافلاس غايتها القصوى ... ثم

تعالوا إلى بعد ثلاث أو أربع سنوات : فلإن ظل الواقع على ما هو عليه :  
فمخطئ أنا ... وأنتم على صواب ... أما إن جئتم والواقع متبدل ...  
ومعظم شخصيات المسرحية قد هبطت من فوق خشبة المسرح ولم يعد  
هناك دور إلا لكم ولأمثالكم ... فتذكروا أنتم كنتم المخطئين بلا  
حدود ..

(يونيه ١٩٩٠)



# طارق حجى فى كتابات وتعليقات الكتاب

( مقتطفات من مئات التعليقات والمقالات التى نشرت  
بالصحف عن كتب المؤلف والتى يتضمنها كتاب كامل  
تحت الاعداد ) .



لفت إنتباهى إليه - قبل أن التقى به - أمران ، أولهما ما نشره عنه عددٌ كبير من كبار الأدباء والكتاب من مقالات بمناسبة ما نشر له من كتب خلال السنوات العشر الماضية ، وفى كل تلك المقالات اجماع على ثقافته الموسوعية من جهة أولى وعلى عمق وخصوصية تفكيره من جهة ثانية ؛ حتى أن الروائى الكبير الاستاذ / ثروت أباظة قد وصف فى مقال مطول له بجريدة الاهرام بأنه من جهة لم يشعر فى حياته بالرغبة فى أن ينقل للقراء كتاباً بأكمله كما شعر عندما أراد أن يعرض للقراء آخر كتب طارق حجى ؛ وفى نفس المقال يقول ثروت أباظة إن فكر وكتابات طارق حجى يرقون لمستوى فكر وكتابات عمالقة المفكرين العالميين الأفذاذ أمثال كانط وبرتراند رسل وهيجل . أما الأمر الثانى الذى لفت إنتباهى إليه فهو تلك اللغة التى يكتب بها والتى وإن تميزت بخصوصية متفردة إلا أن فيها من العقاد وطه حسين معاً الكثير من السمات وأوجه التشابه ؛ وهى لغة عربية بالغة الفصاحة تدل على ثروة كبيرة من البلاغة كادت تختفى من حياتنا الأدبية المعاصرة .

( كمال الملاخ - الامرام الاقتصادى - ٢٨ سبتمبر ١٩٨٧ )

طارق حجى: كاتب ومفكر وأديب يشكل ظاهرة استثنائية بين كافة أبناء جيله .

( ثروت أباظه - فى مقدمة كتاب « الاصنام الاربعة » )

وهذا الكتاب الذى أعرضه عليك لكاتب شاب متعمق واسع الثقافة  
سعة أعجب أن سمحت بها سنوات عمره .

( ثروت أباطه - الأهرام - ٢٨ إبريل ١٩٨٠ )

هذا المؤلف من جيل حديث لم نعهده يتزود بالزاد الكافى من القراءة  
والإطلاع فى مختلف الميادين ، ولكنه يتفرد باطلاع واسع ندر أن تجد له  
مثيلاً منذ أجيال وكان من الممكن أن يكون له صيت أكثر ذيوماً سواء فى  
مجال الأدب أو السياسة أو الثقافة بمعناها الواسع ، ولكن يبدو أن  
إخواننا من أهل اليسار أنصار الأنظمة الشمولية ، يتقنون فرض  
الحصار على من يعارضهم فى الرأى .

( محمود عبد المنعم مراد - الأخبار - ١٤ / ٨ / ١٩٨٨ )

وصلتنى كاملة - منذ أيام - الطبقات الجديدة لمؤلفات مفكر مصرى  
لم يأخذ نصيبه الحقيقى بعد من اهتمامات ومناقشات المفكرين ، رغم  
خطورة وعمق ما يقول لأنه واحد من المثقفين الذين غاصوا فى الأعماق  
بحثاً عن الطريق بعد أن تاه الكثيرون بين التآصيل والتقليد .

( عباس الطرابيلى - الوفد - ٢٠ / ٣ / ١٩٨٩ )

وفى السنوات العشر الأخيرة ظهرت سلسلة من الكتب ... وبالتحديد  
خمسة كتب لمفكر مصرى أصبح معروفاً على نطاق واسع هو الأستاذ  
طارق حجى .

( عبد الله باجبير - جريدة الشرق الأوسط - ٢٤ / ٢ / ١٩٨٩ )

وطارق حجى له نشاطات متفرقة ، والذى يعنينا منها هو هذا



الجانب من الاهتمام بالمشكلات العامة والقضايا الوطنية التي ينبغي أن يهتم بها أولو الرأي ، وطارق حجي مفكر يقول رأيه عن وعى ودراسة ويقوله في شجاعة وجراه دون تلمس لإتجاه الرياح ، ودون خشية من نقد المخالفين ونادراً ما يسلم المرء أياً كان من المخالفين والحاسدين والحاقدين والمشاعبين والمبادرين بالتصدي دون ما يستوجبه وقليلون أولئك الذين يقولون رأيهم بصراحة مثله .

( محمود عبد النعم مراد - الأخبار - ٨/٣ / ١٩٩٠ )

وفي ذلك قد اختلف مع المؤلف ( طارق حجي ) ؛ لكنها الديمقراطية التي تجعلني أنشر رأيه كاملاً وأحييه على محاولته المخلصة الأمانة .  
( صلاح منتصر - الامرام - ٧/٨ / ١٩٨٦ )

كتب الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو عدة دراسات متنوعة إبتداء من الفلسفة السياسية والإصلاح الاجتماعى إلى الإبداع الأدبى، وعندما قرأت أعمال الكاتب والمفكر طارق حجي أحسست أن هناك صلة قوية تجمع بينه وبين جان جاك روسو وهى صلة تتركز فى معنى الإصلاح وإعادة بنىان وتشكيل المجتمع .  
( د . زهيرة البيل - مجلة أكتوبر - ٣٠/٩ / ١٩٩٠ )

\* \* \*

## مؤلفات طارق حجي

- |   |   |
|---|---|
| ٤ - ما العمل ؟ :<br>- الطبعة الأولى : ١٩٨٦  | ١ - أفكار ماركسية في الميزان :<br>( نقد الفكر السياسي الماركسي )<br>- الطبعة الأولى : ١٩٧٨<br>- الطبعة الثانية : ١٩٨٠<br>- الطبعة الثالثة : ١٩٨٠<br>- الطبعة الرابعة : ١٩٨٩ |
| ٥ - الأصنام الأربعة :<br>( فصول في السياسة والحياة )<br>- الطبعة الأولى : ١٩٨٨<br>- الطبعة الثانية : ١٩٨٩ | ٢ - الشيوعية والأديان :<br>- الطبعة الأولى : ١٩٨٠<br>- الطبعة الثانية : ١٩٨٠<br>- الطبعة الثالثة : ١٩٨٠   |
| ٦ - ثالوث الدمار :<br>- الطبعة الأولى : ١٩٩٠  | ٣ - تجربتي مع الماركسية :<br>- الطبعة الأولى : ١٩٨٣<br>- الطبعة الثانية : ١٩٨٧<br>- الطبعة الثالثة : ١٩٨٩   |
| ٧ - مصر بين زلزالين :<br>- الطبعة الأولى : ١٩٩١   |   |

رقم الإيداع : ١٩٩١/٣٤٠٢

التقييم الدولي : ٥ - ١٠٥٧ - ٠٩ - ٩٧٧

### مطابع الشروق

الطبعة ١٦ شارع حوزة حسي - هاتف ٣٩٣٤٨١٤ - ٣٩٣٤٥٧٨

بكرت، ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣



دار الفنون